IUGJEPS
Vol 28, No 3, 2020, pp 1 - 24
ISSN 2410-3179
مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الانسانية

تاريخ الإرسال (28-11-2018)، تاريخ قبول النشر (19-06-2019)

المَذْهَبُ الصَّرْفيُّ لِلثَّمَانِينِيِّ في كِتَابِهِ "شَرْحِ التَّصْرِيفِ"

اسم الباحث الأول: أ. د. محمود محمّد العامودي

اسم الباحث الثاني : أ. حسان محمّد تايه

[1] اسم الجامعة والبلد: اللغة العربية- الآداب

[2] اسم الجامعة والبلد: الجامعة الإسلامية- غزة

* البريد الالكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: Amoudi@iugaza.edu.ps

الملخص:

إنَّ عِلْمَ الصَّرْفِ مِنْ أجَلِّ العلوم اللغوية وأهمها؛ لما له من بالغ العناية ببنية الكلمة، فَبِهِ يُعرف ضبط بنية الكلمة وأحوالها التي ليستْ بإعراب ولا بناء. ولأهمية هذا العلم اعتنى به علماؤنا الأوائل، فصنفوا فيه المؤلفات، وأبدعوا في المصنفات، ومن هؤلاء الأعلام: الثمانينيّ (442ه)، من علماء القرن الخامس الهجري، يُعَدّ الثمانيني مِنْ أشهر تلاميذ ابن جني (392ه)، وَقَدْ شرح كتاب "المُلُوكي في التصريف" لشيخه ابن جني، سماه (شرح التصريف)، وهو شرح مفيد غزير، استفاض فيه، وأبدع في شرحه.

قَدَّمَ البحثُ ترجمةً موجزة للثمانينيّ، وبيّن منهجه في شرحه للتصريف الملوكي لابن جني، ثم خلص إلى مذهب الثمانيني الصرفي في شرحه، موضحًا فيه: شواهدَه الصرفية، وأصوله، وآراءه الصرفية، ومصادره في كتابه، ثم استنتجَ المذهب الصرفي الذي يميل إليه.

وَاتَّبَعْنَا في دراسة هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي؛ لأنه يتناسب مع طبيعة هذه الدراسة.

كلمات مفتاحية: الثمانيني، ابن جني، المذهب الصرفي، الملوكي في التصريف، الشرح.

Morphological approach by Al-Thamanini in his book (Sharh Al-Tasref).

Abstract:

The first Arabic linguists classified valuable linguistic books, and they took care of the science of Morphology; because it is one of the most important linguistic sciences and the greatest, because of its great care of the structure of the words. By it can be known how to adjust the structure of the word and its installation.

Of these scholars is Al-Thamanini (442A.H) a scholar of the fifth century AH. He is one of the most famous students of Ibn Jinni (392 AH). He explained Ibn Jinni book's (Al-Tasref Al-Maluki) He called his explanation (Sharh Al-Tasref). It is a useful plentiful explanation.

This research presented Al-Thamanini's biography, and his method in the explaining. Then this study concluded Al-Thamanini's style of in his explanation, explaining: his proof of morphology, his origins, his morphological views, his book's references and his resources and and his morphological approach.

The researchers followed the descriptive analytical approach, because it is appropriate to the nature of this study.

Keywords: Arabic linguists, Al-Thamanini, Ibn Jinni, morphology, Al-Tasref Al-Maluki, Sharh Al-Tasref'.

الثَّمَانِينِيّ

1. اسمه وكنيته ولقبه:

هو أبو القاسم عُمَرُ بْنُ ثابتِ بنِ إبراهيمَ الثَّمَانِينِيّ، الضَّرِيرُ النَّحْوِيُّ؛ كان قَيِّمًا بِعِلْمِ النحو والصرف، عارفًا بقوانينهما[1].

يُنسب إلى "ثَمَانِينَ" فيقال: الثَّمَانِينِيّ، و"ثَمَانِينَ" قرية من قرى المَوْصِل[2].

2. نشأته:

نشأ الثمانيني زاهدًا فاضلًا، أخذ يعلم الناس النحو والأدب بأجر؛ لأنه ضرير ليس له مصدر رزقٍ سِوَى ما يأخذه على تعليمه الناس، قال عنه ابن الجوزي: "هو الذي شرح اللمع، وكان غاية في ذلك العلم، وكان يأخذ على ذلك الأجر"[3].

4. شيوخه:

أ- أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (392هـ)[4].

ب- أبو القاسم علي بن عبيد الله بن الدَّقَّاق (415هـ)[5].

5. تلاميذه[6]:

أ- إسماعيل الإسكافي (448هـ)[7].

ب- ابن طَبَاطَبَا العَلَوِيّ (478هـ)[8].

ت- ابن الفَتَى الحَلَواني (493هـ)[9].

ث- محمّد بن عقيل الدَّسْكَرِيّ[10].

6. مكانته عند العلماء:

قال عنه أبو البركات بن الأنباري[11]: "كان نَحْوِيًّا فاضِلاً".

وقال ابن خلكان[12]: "كان قَيِّمًا بعلم النحو عارفًا بقوانينه، شرح كتاب "اللمع" لابن جني شرحًا تامًّا حَسَنًا أجاد فيه، وانتفع بالاشتغال عليه جمعٌ كبير؛ وكان نحويًّا فاضلاً".

7. مؤلفاته[13]:

---

(1) انظرْ: نزهة الألباء، لأبي البركات الأنباري: 256، والكامل في التاريخ، لابن الأثير: 57/8، وَوَفَيَات الأعيان، لابن خَلِّكَان: 443/3-444، والوافي بالوَفَيَات، للصفدي: 443/22، وبغية الوعاة، للسيوطي: 217/2.

(2) وَفَيَات الأعيان، لابن خلكان: 443/3-444، والوافي بالوَفَيَات، للصفدي: 443/22.

(3) المُنْتَظَم، لابن الجوزي: 326/15.

(4) انظر: معجم الأدباء، ياقوت: 15/5 ووفيات الأعيان، لابن خلكان: 246/3-248 والوافي بالوفيات، للصفدي: 311/19-315 وبغية الوعاة، للسيوطي: 142/2.

(5) انظر: معجم الأدباء، ياقوت: 56/14 والوافي بالوفيات، للصفدي: 112/12 وبغية الوعاة، للسيوطي: 178/2.

(6) انظرْ: نزهة الألباء، لأبي البركات الأنباري: 256، والكامل في التاريخ، لابن الأثير: 57/8، وَوَفَيَات الأعيان، لابن خَلِّكَان: 443/3-444، والوافي بالوَفَيَات، للصفدي: 443/22، وبغية الوعاة، للسيوطي: 217/2.

(7) انظر: بغية الوعاة: 454/1.

(8) انظر: نزهة الألباء: 370.

(9) انظر: نزهة الألباء: 369.

(10) لم نَعْثُرْ له على ترجمة، لكن ذكره مَنْ تَرْجَمَ للثمانيني أنه مِنْ تلاميذه، انظرْ: تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي: 35/20.

(11) نزهة الألباء: 350.

(12) وفيات الأعيان: 443/3.

أ- **شرح اللُّمَع**. نال به فتحي علي حَسانين درجة الدكتوراة، من جامعة الأزهر بمصر، عام 1401هـ - 1981م.

ب- **شرح التصريف المُلُوكِي**. وقد حققه إبراهيم بن سليمان البعيمي، ونال به درجة الدكتوراة من الجامعة الإسلامية بالسعودية، عام 1414هـ، وطبعته مكتبة الرُّشْد بالرياض، عام 1419هـ.

ت- **المُفيد في النحو**. وقيل: "المُقَيّد". وهو كتاب مفقود.

ث- **الفوائد والقواعد**. وقد رجح عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم -بأدلة كثيرة مقنعة- أن كتاب الفوائد والقواعد -الذي نُسب للثمانيني- أنه شَرْحٌ له لِلُّمَعِ وليس كتابًا مستقلًّا، وذلك في بحثه المنشور في مجلة عالم الكتب، مجموعة 25، عدد 3-4، في ذو القعدة - ذو الحجة 1424هـ، يناير - فبراير 2004م.

8. وفاته:

تُوُفِّيَ الثمانينيُّ - رَحِمَهُ اللهُ- يومَ الأحد، مُسْتَهَلَّ ذي القعدة مِنْ عام اثنينِ وأربعينَ وأربعِمائة مِنَ الهجرة (442هـ)، في مدينة المَوْصِل[14].

الثَّمَانِينِيُّ وَ"شَرْحِ التَّصْرِيفِ"

كتاب "التصريف المُلُوكِيّ"، لابن جِنّي:

يُعَدّ كتاب "التصريف المُلُوكِي" لابن جني (392هـ)، من كتب الصرف المعتبرة عند العلماء، رائد في بابه، وأحيانًا يُقال: "المُلوكي في التصريف" مقدمين كلمةَ "الملوكي"[15]. وقد تحدث فيه ابن جني عن كثير من أبواب الصرف فأجاد في كتابه وأفاد. يقول في مقدمته: "هذه جملٌ من أصول التصريف يَقْرُبُ تأمُّلها، وتَقِلُّ الكُلْفَةُ على مُتَلَمِّسِ الفائدةِ منها، قليلةُ الألفاظِ، كثيرةُ المعاني"[16].

ابتدأ ابن جني كتابه بمقدمة في معنى التصريف، ثم حروف الزيادة، ثم الإبدال، ثم الحذف، ثم الإعلال.

شروح كتاب "التصريف المُلُوكِيّ"، لابن جِنّي:

للتصريف الملوكي أربعة شروح قديمة، لأربعة من العلماء الأَجِلّاء، هي:

1- شرح عمر بن ثابت الثمانيني (442هـ)، وَيُعَدُّ أَوَّلَ شرحٍ لكتاب "التصريف الملوكي". وهو مطبوع بتحقيق د. إبراهيم بن سليمان البعيمي. وهو موضوع الدراسة.

2- شرح أبي السعادات بن الشَّجَرِيّ (542هـ)[17]، وهو تلميذُ تلميذِ الثمانيني، فَشَيْخُهُ ابْنُ طباطبا، وشيخُ ابنِ طباطبا هو الثمانينيُّ. وهذا الشرح مفقود.

3- شرح أبي محمّدٍ القاسمِ بنِ القاسم الواسِطِيّ (626هـ)[18]، وهذا الشرح مفقود أيضًا.

4- شرح مُوَفَّقِ الدِّين بنِ يَعِيشَ (643هـ)، وهو مطبوع بتحقيق د. فخر الدِّين قَبَاوَة.

وهذه دراسة وصفية تحليلية للكتاب:

أولا: مَنْهَجُ الثَّمَانِينِيِّ فِي كِتَابِهِ "شَرْحِ التَّصْرِيفِ":

---

(13) انظرْ: نزهة الألباء: 256، والكامل في التاريخ: 57/8، وَوَفَيَات الأعيان: 443/3-444، والوافي بالوَفَيَات:443/22، وبغية الوعاة: 217/2، وهدية العارفين: 652/1.

(14) انظرْ: نزهة الألباء، لأبي البركات الأنباري: 256، والكامل في التاريخ، لابن الأثير: 57/8، وَوَفَيَات الأعيان، لابن خَلِّكَان: 443/3-444، والوافي بالوَفَيَات، للصفدي: 443/22، وبغية الوعاة، للسيوطي: 217/2.

(15) أشار إلى ذلك أبو البركات الأنباري في نزهة الألباء: 350.

(16) التصريف الملوكي، لابن جني: 2.

(17) انظرْ: معجم الأدباء، لياقوت الحموي: 283/19، وبغية الوعاة، للسيوطي: 324/2.

(18) انظرْ: معجم الأدباء، لياقوت الحموي: 297/16، وبغية الوعاة، للسيوطي: 261/2.

1. مقدمته:

لم يُقَدِّمِ الثمانينيُّ بمقدمة في "شرح التصريف"، فلم يبدأ شرحه إلا بقوله: "اللَّهُمَّ يَسِّرْ بِرَحْمَتِكَ"[19]. (ص191)

ولم يُحدّد الثمانيني منهجه في مقدمته، فقد شرع – بعد دعائه السابق– مباشرة في شرحه قائلًا: "الكلامُ كلُّه ثلاثة أقسام: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ". (ص191)

2. طريقة شرحه:

جاءت طريقة شرح الثمانيني للتصريف الملوكي لابن جني بطريقة المَزْج، وليس بطريقة السؤال والجواب، أو العرض والشرح، بل كان يمزج كلام شيخه بكلامه شارحًا له، مثل تعريفه التصريف في النحو: "والتَّصريف في النحو والتصرفُ فيه: هو أنْ تأتيَ إلى مثال من الحروف الأصول فتشتقَّ منه بزيادة أو بنقصٍ أمثلةً مختلفةً يدلُّ كلّ مثالٍ منها على معنًى لا يدلُّ عليه المثال الآخر. مثال ذلك أن تأتيَ إلى مثال " ض ر ب" فإن اشتققت منها فعلًا ماضيًا قلت: "ضرب". (ص555)

3. ترتيب أبوابه الصرفية:

وافق الثمانيني شيخه ابن جني في ترتيبه للأبواب الصرفية، فقد بدأ شرحه بِـ: (الأوزان (ص191)، ثم التصريف وتعريفه (ص210)، ثم الإدغام (ص216)، ثم البدل (ص290)، ثم التصغير (ص301)، ثم جمع التكسير (ص322)، ثم الإمالة (ص399)، وأخيرًا النسب (ص482).

وبهذا يكونان قد خَالَفَا منهج النحاة في ترتيبهم أبوابَ الصرف المعهودة في كتبهم، فابن مالك (672هـ) في ألفيته قد جاء ترتيبه لأبواب الصرف على النحو الآتي: (التأنيث[20]، ثم المقصور والممدود[21]، ثم جمع التكسير[22]، ثم التصغير[23]، ثم النسب[24]، ثم الوقف والإمالة[25]، ثم التصريف وتعريفه[26]، ثم الإبدال[27]، وأخيرًا الإدغام[28]).

4. سهولة الأسلوب ووضوحه:

مَنْ يقرأ في كتاب "شرح التصريف" للثمانيني يَلْحَظُ سهولة أسلوبه ووضوحه وعدم تعقيده، ولعل السبب فيما يظهر أنه ضرير أحبّ أن يكون أسلوبه سهلًا واضحًا، أو لعل مقامه في التعليم والتدريس كان له الأثر الأكبر في ذلك، فالمعلم بالضرورة حريص على تفهيم تلاميذه، فكأنه يُسأل ويجيب، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ مَثَلًا:

"ذِكْرُ أبنيةِ الأفعالِ الثلاثيةِ الصحيحةِ: اعلمْ أنَّ الفعل الثّلاثيَّ الماضي يكون على: "فَعَلَ"، و"فَعِلَ"، و"فَعُلَ" إذا كان الفعل للفاعل، فإن بنيت الفعل للمفعول كان على: "فُعِلَ".

إذا كان الماضي على: "فَعِلَ" مكسور العين كان مستقبله على: "يَفْعَلُ" بفتح العين نحو: "عَلِمَ يَعْلَمُ" و"رَكِبَ يرْكَبُ"، و"لَبِسَ يلبَسُ"، وقد شذَّ من هذا الفصل أربعة أفعال جاء مستقبلها على: "يفعِلُ ويفعَلُ"، كأنّهم ركّبوا مستقبلين على ماضٍ واحد قالوا: "حسِبَ: يحسِبُ ويحسَبُ" و"يئِسَ: ييْئِسُ ويَيْأَسُ" و"يَبِسَ: ييْبِسُ ويبْيَسُ" و"نَعِمَ: ينعِمُ وينْعَمُ". (ص431)

---

[19] أحيط القارئ علما أنني عندما أقتبس نصا من شرح التصريف للثمانيني سأثبت رقم الصفحة في نهاية النص حتى أخفف من حواشي البحث.

[20] ألفية ابن مالك: 63، وانظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 91/4.

[21] ألفية ابن مالك: 64.

[22] السابق: 65.

[23] السابق: 68.

[24] السابق: 69.

[25] السابق: 71.

[26] السابق: 73.

[27] السابق: 75.

[28] السابق: 79.

5. تفسير الغريب:

معلوم أن علم الصرف يتناول دراسة أبنية الكلمة، وَمِنْ ثَمّ يقومُ العالِمُ الشَّارِحُ بضرب أمثلة من كلمات العرب، تقريبًا للمسألة، وإيضاحًا لها، وهي عسيرة الفهم علينا، إلا إذا عدنا إلى المعاجم اللغوية.

ومع ذلك لم يشرح الثمانيني هذه الألفاظ، ومردّ ذلك أنها سهلة معروفة بالنسبة لهم، غريبة علينا لبعدنا عنها، أو لأنه كتاب صرفي لا معجمي. لكن الثمانيني – رَحِمَهُ اللهُ– قام أحيانًا بتفسير بعض الكلمات، مثل تفسيره لكلمة "هِبْرِيَة": "وقالوا: "هِبْرِيَةٌ" في "إبْرِيَة" وهو الوسخ الذي يسقط عن الرّأس". (ص355)

6. الاهتمام بالضبط:

يهتم الثمانيني بضبط الكلمات التي تحتاج إلى ضبطٍ من حيث الكتابة لا الرسم، من ذلك مثلًا قوله: "فأمّا الرّباعيُّ فله خمسة أبنيةٍ، لم يختلفوا فيها، ثلاثةٌ بكسر الفاء، وواحدٌ بضمّها، وواحدٌ بفتحها. فأمّا المكسور الفاء فـ"فِعْلِلٌ" مثاله: "زِبْرِجٌ"، و"فِعْلَلٌ" مثاله: "دِرْهَمٌ"، و"فِعَلٌّ" مثاله: "قِمَطْرٌ"، والمفتوح الفاء "فَعْلَلٌ" مثاله "جَعْفَرٌ"، والمضمومُ: "فُعْلُل" مثاله "بُرْثُنٌ". (ص205–206)

7. تَكْرار فكرته في مواضع متعددة:

يَلْحَظُ المُطَّلِعُ على "شرح التصريف" للثمانيني تَكْرارَ الفكرة التي يتحدث فيها في مواضعَ عِدَّةٍ، ولعل السبب في ذلك –كما ذُكِرَ آنفًا– أنَّ الثمانينيَّ – رَحِمَهُ اللهُ– كان رجلًا ضريرًا؛ فَأَحَبَّ أن يوصل الفكرة ويقعد القاعدة؛ ترسيخًا في ذهن الطالب، وتقريبًا للمعلومة له، فاتبع عرض فكرته في أكثر من موضعٍ واحد، مثال ذلك:

عند حديثه عن إعلال اسم المفعول من الثلاثي المعتل اللام نحو: (مَسْقِيّ، مَرْمِيّ)، يقول: "فأمّا اسم المفعول من الثّلاثيّ إذا كانت لامه ياء فـ"مَفْعُولٌ" كـ"مَضروب" و"مَذْكور"، تقول: رأيته فهو "مَرْئِيٌّ"، ورميْتُه فهو "مَرْمِيٌّ"، والأصل فيهما: "مَرْؤُويٌ" و"مَرْمُويٌ"، فلمّا اجتمعت الياء والواو، وسبقت إحداهما بالسّكون قلبوا الواو ياءً، وأدغموا الأولى في الثانية، وكسروا ما قبل الياء الأولى لتتمكّن؛ فقالوا: "مَرْئِيٌّ" و"مَرْمِيٌّ" فهذا على وزن "مَضْروبٍ"؛ لأنّه بعدد حروفه". (ص265)

ثم عاد بعد مائة صفحة ليعيد القضية ذاتها عند حديثه عن الإعلال، يقول: "وإن كان لام الثّلاثيّ معتلّة فلا يخلو أن تكون ياء أو واوًا، فإن كانت ياء فإنّك تقلب من الواو التي قبل الياء ياء في اسم المفعول وتدغمها في الياء الأخيرة، وتكسر لها ما قبلها لتتمكّن الياء تقول رَمَيْتُه فهو "مَرْمِيٌّ" وسَقَيْتُهُ فهو: "مَسْقِيٌّ"، والأصل فيه: "مَرْمُويٌ" و"مَسْقُويٌ" ليكون على وزن مضروب من الصّحيح، فلمّا اجتمعت الواو والياء وسبقت الأولى بالسّكون قلبت الواو ياء وأدغمت الأولى في الثانية، وكسرت عين الكلمة، ليتمكّن القلب فقلت: "مَرْمِيٌّ" و"مَسْقِيٌّ". فإن كانت اللّام واوًا أدغمت الأولى في الثانية فصارت واوًا مثقّلة فقلت غَزَوْتُهُ فهو "مَغْزُوٌّ"، ودَعَوْتُهُ فهو: "مَدْعُوٌّ"، وضممت ما قبل الواو لتصحَّ وتتمكّنَ. وهذا هو الأصل المقيس". (ص387–388)

ثم ذكرها في حديثه مرة أخرى عن الإعلال أيضًا: "فأمّا: "مُعْطَى" و"مَرْمَى" و"مَدْعَى" فالأصل فيه: "مُعْطَوٌ" و"مَرْمِيٌ" و"مَدْعُوٌ" فلمّا تحرّكت الياء في: "مَرْمِيٍ" وقبلها فتحة انقلبت ألفًا. ولمّا وقعت الواو في "مَدْعَوٍ" و"مُعْطَوٍ" رابعة قلبت ياء، وتحرّكت الياء، وقبلها فتحة انقلبت ألفًا، وكذلك يفعلون في الواو إذا وقعت رابعة فصاعدًا طرفًا يقلبونها ياء، والأصل هذا في الفعل". (ص468–469)

8. تَرْكُ عَزْوِ الآراء لأصحابها في بعض الأحيان:

لوحظ على الثمانيني – رَحِمَهُ اللهُ– أنه في بعض الأحيان كان لا يعزو الآراءَ إلى أصحابها، فأحيانًا يقول: "قال قوم"، أو "قال المحققون"، دون أن يذكر الأسماء، نحو قوله عند حديثه عن التصغير: "وقال بعض النحويّين: لو زيدتِ الواو أوّلاً لم يخْلُ أن تزاد في أوّل اسمٍ، أو أوّل فعلٍ، ولو زيدت في أوّل الاسم، والاسم مُعَرَّضٌ للتَّصْغير فكانت تنضمُّ إلى التَّصغير، وإذا انضمّت اطَّرد قلبُها همزة، وإذا هُمِزَتْ جاز أن يعرِضَ فيها لَبْسٌ هل هي واوٌ همزت؟ أو هي همزة" (ص234)، فَمَنْ هُمْ "بعض النحويّين"؟ ولماذا لم يصرح بأسمائهم أو يَعْزُ الأقوال لأصحابها؟

كذلك التشابه بين أسلوبه وأسلوب ابن جني، يقول الثمانيني: "فأمّا قولهم للجمل الشّديد: "جُرائِضٌ" فوزنه: "فُعائِلٌ"، وإنّما عُلِمَ زيادة الهمزة هاهنا لقولهم في معناه "جِرْواضٌ"، ووزن جِرْواضٍ: "فِعْوالٌ"، وقولهم "حُطائِطٌ" وزنه "فُعائِلٌ" فالهمزة زائدة، لأنّه مشتقٌّ من الشيء المحطوط، فأمّا قولهم للجاثوم والكابوس: "نِئْدُلان" فوزنه "فِنْعُلان"؛ وإنّما عُلِم كون الهمزة زائدة؛ لقول الشاعر:

... ... يُلْقَى عَلَيْهِ النَّيْدُلانُ بِاللَّيْلِ

ووزن "النَّيْدُلان" "فَيْعُلان". (ص241–241)

وقد قال قبله ابن جني[29]: "إن الهمزة قد زِيدتْ غير أول في "جُرائِض" و"نِئْدِلان" بمعنى نَيْدُلان وأحرف غير هذه, فكأن أبا علي رأى حمله على هذا مع الاشتقاق أولى من أن يجعله أصلًا رباعيًّا. والنَّيْدُلان هو الذي يسمى الكابوس عند العامة. قال:

نِفْرِجَةُ القَلْبِ قَلِيــلُ النَّيْلِ يُلْقَى عَلَيْهِ النَّيْدُلانُ بِاللَّيْلِ[30]

والجرائض هو الجمل الضخم، وقد قالوا في معناه: جِرْواض, فالهمزة زائدة إذًا. وحُطائِط: فُعائِل؛ لأنه من حَطَطْتُ؛ لأنه الصغير. وقالوا في "تابَل: تَأْبَل"، فالهمزة زائدة".

فالتشابه واضحٌ وكبيرٌ بين النصين وشواهدهما.

ثانيا: شواهده الصرفية:

1. شواهد القرآن الكريم: استَشهد بأربعة وستين شاهدًا.

ومن أمثلة استدلال الثمانيني بالقرآن الكريم والقراءات: استدلاله على جواز حذف الألف بقوله: "وقال قوم في قوله تعالى: **{يَا بْنَ أُمَّ}**[31] أراد: يا بْنَ أُمَّا؛ فحذف الألف، وحُكِي عن أبي عثمان المازنيّ في قراءة من قرأ: **{يَا أَبَتَ لِمَ تَعْبُدُ}**[32] أراد: يا أَبَتَا؛ فحذف الألف، قال: والدّليل على ذلك أنّ الشّاعر قد أظهرها في قوله:

يَـا أَبَتَـا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَــا[33]

وإنّما يحذفون الألف؛ لأنّ الفتحة قبلها تدلّ عليها وتغني عنها". (ص407)

وقلما كان الثمانيني ينسب القراءة لصاحبها، فأحيانًا يورد القراءة القرآنية، والبيت الشعري دون عَزْوٍ، ومن أمثلة ذلك قوله: وقرأ بعض المتقدّمين: **"أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِنَ الْأَرْضِ تَكْلُمُهُمْ"**[34] أراد تَسِمُهُمْ فَجَعَلَ السِّمَة كالجراحة، وَمَنْ قَرَأَ: **"تُكَلِّمُهُمْ"**[35] أرادَ مِنَ الكلام" (ص271)

وقوله: "قرأ بعض المتقدّمين: **"هِيَّاكَ نَعْبُدُ وَهِيَّاكَ نَسْتَعِينُ"**[36]". (ص333–334)

---

[29] المنصف، لابن جني: 106.

[30] البيت بلا نسبة في: التكملة، لأبي علي الفارسي: 547، والمنصف، لابن جني: 106/1، والممتع، لابن عصفور: 228/1.

[31] سورة طه: 94. وهي قراءة نَافِع وَابْن كثير وَأَبِي عَمْرٍو وَحَفْصٍ. انظرْ: حُجَّة القراءات، لابن زنجلة: 297.

[32] سورة مريم: 42. وهي قراءة ابن عامر. انظرْ: حُجَّة القراءات، لابن زنجلة: 444.

[33] البيت بلا نسبة في: الكتاب، لسيبويه: 375/2، والمقتضب، للمبرد: 71/3، وسر صناعة الإعراب، لابن جني: 406/1.

[34] سورة النَّمل: 82. وبها قرأ ابن عباس وابن جبير ومجاهد وأبو زرعة والجحدري. انظرْ: منار الهدى في بيان الوقف والابْتِدَا، للأشموني المقرئ: 575.

[35] وهي القراءة المتواترة. انظر: معاني القرآن، للفراء: 300/2.

[36] سورة الفاتِحَة: 5، وهي قراءة أبي السوار الغنوي، وهي لغة قليلة، أكثر ما تقع في الشعر. انظرْ: المحرر الوجيز، لابن عطية: 72/1، والقراءة المتواترة بإثبات الهمز: "إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ".

والكثير الغالب في شواهد الثمانيني أنه يقوم بالتعليق عليها، ذاكرًا وجه الشاهد فيها، من ذلك مثلًا قوله: "ويضبط هذا كلّه قوله تعالى: **{لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ}**[37] سقطت الواو من (يَلِدْ) لوقوعها بين ياء وكسرة، وثبتت في قوله تعالى: **{وَلَمْ يُولَدْ}**؛ لوقوعها بين ياء وفتحة، وكذلك لو قلت: "يُوعَدُ"، و"يُوزَنُ"، و"يُورَدُ"؛ لثبتت الياء لوقوع الفتحة بعدها". (ص375)

وكذلك قوله في إدغام المتقاربين: "أمّا المتقاربان فهو أن تقلب الأوّل إلى جنس الثاني ثم تدغمه فيه، كقوله تعالى: **{وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ}**[38]، **{وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ}**[39]، فإذا أردت الإدغام قلبت الباء فاءً، وأدغمت الفاء في الفاء؛ لأنّه لا يصحّ إلّا إدغام مثل في مثل، فلأجل هذا قلبت الأوّل إلى جنس الثاني؛ فقلت: "وَإِنْ تَعْجَفَّعَجَبٌ"، وَ"مَنْ لَمْ يَتُفَّأُولَئِكَ". (ص216–217)

والأغلب في منهج الثمانيني أن يذكر الشاهد كاملًا، لكن في أحيان قليلة يكتفي بذكر طرف من الآية، ولعل السبب في ذلك هو شهرة الآية، من ذلك مثلًا:

"فإن بنيت مِنْ "قال"، و"باعَ"، و"خاف"، و"هاب" الفعل للمفعول؛ ففيه ثلاثة مذاهب: أجودها: "قِيلَ" و"بِيعَ"، و"خِيفَ"، و"هِيبَ" بكسر الفاء، وأفصح القراءات: **{وإذا قِيلَ لَهُمْ}**[40] بكسر القاف، وكذلك **{طِيبَ}**[41]، وَ**{حِيلَ}**[42]، وَ**{سِيقَ}**[43]، وَ**{جِيءَ}**[44].

2– شواهد الحديث الشريف: استَشهد بحديث واحد فقطْ، هو: "العَيْنَانِ وِكَاءُ السَّهِ"[45].

وذلك أثناء حديثه عن (اسْت) وأنّ أصلها (ستهة)، ثم ذكر أن البعض يقول: (اسْت) فيحذف الهاء –وهي لام الكلمة–، ومنهم من يحذف التاء التي هي عين الكلمة فيقول: (سَهة)، يقول في ذلك: "ومنهم من يقول: "سَهٌ" فيسقط التّاء وهي عين الكلمة، ومنه حديث النبي ﷺ: "العَيْنَانِ وِكَاءُ السَّهِ"، أيْ: سِدادُ الاسْتِ؛ لأنّه إذا كان يقظان حفظت عيناه اسْتَهُ فلم تنطلق، وإذا نام انحلّ الوكاء فانطلقتِ الاسْتُ ولهذا قال: "فإذا نامت العينان استطلق الوكاء". (ص201)

يُلحظُ أن الثمانيني قَلَّلَ من الاستشهاد بالحديث الشريف، وهذا ما سار عليه نحاة البصرة في بناء قواعدهم.

3– شواهد شِعْرِيَّة:

كثيرًا ما كان يستدل بها، فقد استَشهد بما يزيد على مائة شاهدٍ، منها: سبعة وثلاثون شاهدًا وردتْ في متن "التصريف المُلُوكِي" لابن جِنّي.

من ذلك مثلاً: "ومنها ما يتعاقب عليه الهاء والواو فمن ذلك: "سَنَةٌ" فمن قال: "سَنَواتٌ". قال في الفعل: "سانَيْتُ" وفي التّصغير: "سُنَيَّةٌ"، وأصلها: "سُنَيْوَةٌ" فقلب من الواو ياء، وأدغم الياء في الياء. ومن قال اللامُ هاء قال: "سانَهْتُ"، و"سُنَيْهَةٌ"، قال الشاعر:

لَيْسَتْ بِسَنْهَـــــاءَ وَلَا رُجَبِيّـــــةٍ وَلَكِنْ عَرَايَا فِي السِّنِينَ الجَوَائِحِ[46]

---

[37] سورة الإخلاص: 3.

[38] سورة الرعد: 5.

[39] سورة الحجرات: 11.

[40] سورة البقرة: 11. والآية: "وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ".

[41] سورة النساء: 3. والآية: "... فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ...".

[42] سورة سبأ: 54. والآية: "وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِمْ مِنْ قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا فِي شَكٍّ مُرِيبٍ".

[43] سورة الزُّمَر: 71 و73. الأولى: "وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا"، والثانية: "وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا".

[44] سورة الزُّمَر: 69، وسورة الفَجْر: 23. وآية الزُّمَر: "وَجِيءَ بِالنَّبِيِّينَ وَالشُّهَدَاءِ وَقُضِيَ بَيْنَهُمْ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ". وآية الفجر: "وَجِيءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ يَتَذَكَّرُ الْإِنْسَانُ وَأَنَّى لَهُ الذِّكْرَى".

[45] أخرجه أحمدُ في مسنده: مسند عليّ بن أبي طالب ﷺ: 227/2 رقم (887)، وابن ماجه في سُنَنِهِ: بَابُ الْوُضُوءِ مِنَ النَّوْمِ: 161/1 رقم (477)، وأبو داوُد في سُنَنِهِ: بَابٌ فِي الْوُضُوءِ مِنَ النَّوْمِ: 52/1 رقم (203). وحسنه النووي في المجموع: 12/2. وَمِنْ رواياتِ الحديثِ: "الْعَيْنُ وِكَاءُ السَّهِ، فَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ". و(الوِكَاءُ): الخيط الذي تشد به القِرْبَةُ والكيس وغيرهما. و(السَّهُ): حَلْقَةُ الدُّبُرِ أَوِ العَجُزِ.

ومن ذلك: "عِضَةٌ" منهم من يقول: "عُضَيْهَةٌ" و"عِضاهٌ"، ومنهم من يقول: "عُضَيَّةٌ"، و"عِضواتٌ" قال الشّاعر:

هَذَا طَرِيـــــقٌ يَـأْزِمُ المَآزِمَــا

وَعِضَــوَاتٌ تَقْطَـعُ اللَّهَـازِمَــا[47]

فَعَلَى ما بَيَّنْتُ لَكَ يَجْرِي لامُ الكلمةِ". (ص420–422)

–يُلحظُ أنه أكثرَ من الاستشهاد بأشعار العرب، وهذا منهج نحاة البصرة في بناء قواعدهم.

أ. عَزْوُهُ للشواهد:

أما الشواهد الشعرية فقد عزى الثمانيني في "شرح التَّصْرِيف" تسعةَ عَشَرَ شاهدًا فقط، منها اثنا عَشَرَ شاهدًا عزاها ابنُ جنّي في "التصريف المُلُوكِي"، فَالْمُحَصِّلَةُ أَنَّ الكثيرَ الغالبَ –عِنْدَهُ– بِلَا عَزْوٍ، كقوله:

"قال الشاعر:

جَاؤُوا بِجَيْشٍ لَوْ قِيسَ مَعْرَسُهُ مَــا كَــانَ إِلَّا كَمَعْرَسِ الذُّئِلِ"[48]

وقوله: "قال الشاعر:

وَأَنْتَ كَثِيرٌ يَا بْنَ مَرْوَانَ طَيِّبٌ وَكَانَ أَبُوكَ ابْنُ العَقَائِلِ كَوْثَرَا"[49]

وقوله: "قال الشاعر:

أُرِي عَيْنَيَّ مَــا لَـمْ تَرْأَيَــاهُ كِلَانَــا عالِــمٌ بِالتُّرَّهَــاتِ"[50]

ب. الخَلْطُ أحيانًا في بعض الشواهد:

جاء في بعض ما استَشهد به الثمانيني تخليطٌ، وقع هذا في النَّزْرِ اليسير فقطْ، بين بيتين بحيث صارا بيتًا واحدًا، وهذا لا يقدح في قدر الثمانيني أو شرحه، فهذا يضيع مع شرحه الوافي الزاخر، مثل قوله: "قال الشاعر:

غَدٌ مَا غَدٌ مَا أَقْرَبَ اليَوْمَ مِنْ غَدِ سَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَــارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدِ"[51]

وهذا تركيبٌ بين عَجُزَيْ بيتين من معلقة طَرَفَة، أما البيتان فَهُمَا:

أَرَى المَـوْتَ أَعْدَادَ النُّفُـوسِ وَلَا أَرَى بَعِيدًا غَدًا مَــا أَقْرَبَ اليَوْمَ مِنْ غَدِ

سَتُبْدِي لَكَ الأَيَّامُ مَـا كُنْتَ جَاهِلًا وَيَـأْتِيـكَ بِالأَخْبَــارِ مَنْ لَـمْ تُزَوِّدِ[52]

4– شواهد أمثال العرب: لم يستشهد بأيّ مَثَلٍ مِنْ أمثال العرب.

ثالثا: الأصول عند الثمانينيّ:

---

[46] البيت لسويد بن الصامت الأوسي في جمهرة اللغة، لابن دريد: 208/1، والأمالي، للقالي: 120/1، وتهذيب اللغة، للأزهري: 129/6.

[47] البيتان من الرجز لأبي مَهْدِيّة الأعرابي في الكتاب، لسيبويه: 360/3، والكامل، للمبرد: 51/3، والأصول في النحو، لابن السراج: 321/3، والخصائص: 172/1.

[48] شرح التصريف، للثمانيني: 202. والبيت لكعب بن مالك الأنصاري ﷺ في ديوانه: 251، والمنصف، لابن جني: 20/1، وشرح المفصل، لابن يعيش: 30/1.

[49] شرح التصريف، للثمانيني: 236. والبيت للكميت بن زيد الأسدي في ديوانه: 297/1، والمنصف، لابن جني: 35/1 و6/3، ومعجم مقاييس اللغة، لابن فارس: 161/5.

[50] شرح التصريف، للثمانيني: 401. والبيت لسُراقة بن مِرْداسٍ البارقي في: الأمالي، للزجاجي: 87، وشرح المفصل، لابن يعيش: 110/9.

[51] البيت في شرح التصريف، للثمانيني: 412 وجمهرة أشعار العرب، للقرشي: 407/1؛423.

[52] نَسَبَ القرشيُّ البيتَ الأَوَّلَ لطرفة بن العبد في معلقته في: جمهرة أشعار العرب: 329، وكذلك أثبته له الأزهري في تهذيب اللغة: 70/1، وانظرْ: شرح المعلقات التسع، المنسوب للشيباني: 68. ولم نقفْ عليه في ديوانه بتحقيق: مهدي محمّد ناصر الدّين، ط3، 2002م. أما البيت الثاني فهو لطرفة في ديوانه: 29.

1. القياس:

وهو: "حَمْلُ فَرْعٍ على أصلٍ بِعِلَّةٍ، وإجراء حُكْمِ الأصْلِ على الفَرْعِ"[53]، مثل حديث الثمانيني عن أصل كلمة (شاءٌ) جمع (شاة)، على أنها اسم جمع، فقد ردّ رأي المبرد حين ذهب إلى أن (شاءٌ) اسم جنس جمعي، واستدل على ذلك بأن رأي المبرد مخالف القياس، بسبب توالي إعلال حرفين متلاصقين، يقول الثمانيني: "فأمّا: "شاءٌ" فهذا اسم للجمع وليس بجمع، وقال قوم أصله: "شاهٌ" فقلبوا من الهاء همزة، وهذا لا يقاس عليه، لأنّه يكون "شَوَهٌ" يقلب الواو ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، ويقلب الهاء همزة، وهذا لا يجوز؛ لأنّه لا يجوز أن يُعَلَّ حرفان متلاصقان من غير حاجزٍ بينهما". (ص419)

وقوله في القلب غير القياسي: "فأمّا القلب الذي يكون على غير قياسٍ فقول الشاعر:

لَهَــا أَشَـارِيــرُ مِنْ لَحْمٍ تُتَمِّرُهُ مِنَ الثَّعَالِي وَوَخْزٌ مِنْ أَرَانِيهَـا[54]

أراد: (من الثّعالب ومن أرانبها) فقلب من الباء ياء؛ ليستقيم له الوزن". (ص217–218)

وقال الثمانيني في القلب على غير القياس: "وقومٌ من العرب يكسرون الهمزة والنون والتاء ويفتحون الياء فيقولون هو "يَوْجَلُ"، وقومٌ ممن يكسرون الهمزة والنون والتاء يقلبون من الواو ألفًا فيقولون هو "ياجَلُ"، وهذا قلب على غير قياس؛ لأنّ الواو الساكنة لا تقلب ألفًا، وهم يقلبونها مع جميع حروف المضارعة ويفتحون لها ما قبلها فيقولون: أنا "آجَلُ"، ونحن "ناجَلُ"، وأنت "تاجَلُ"، وهو "ياجَلُ"؛ لأنّهم يَفِرُّون من ثقل الواو إلى خفَّة الألف". (ص198)

وقال الثمانيني عن قياس الأصل في نون "عَنْبَسٍ": "ومتى وقعت النّون مقابِلةً لبعض حروف الأصل ما لم تكن ثالثة ساكنة قُطِعَ بأنّها أصلٌ حتى يقوم دليلٌ على زيادتها فالنّون في "حِنْبَتْرٍ" و"حِنْزَقْرٍ" أصلٌ؛ لأنّ النون مقابلةٌ للرّاء في "جِرْدَحْلٍ". فأمّا "قِنْفَخْرٌ" فالاشتقاق دلّ على زيادة النّون لقولهم في معناه: "قُفاخِريّةٌ" فتُرِك له القياسُ. فأمّا النون في "عَنْبَسٍ" فقياسها أن تكون أصلاً؛ لأنّها مقابلة للعين في جعفر". (ص249)

وقال الثمانيني: "فأمّا "عَنْتَرِيسٌ" فهو "فَنْعَلِيلٌ" مُلْحَقٌ بـ"فَعْلَلِيلٍ" نحو: "قَشْعَلِيلٍ"؛ لأنّه مشتقٌّ عندهم من "العَتْرَسَةِ"، وقياس جمعه: عتاريسُ". (ص251)

وعن قياس تاء التأنيث قال الثمانيني: "وأمّا: "تَتْفُلَةٌ" فدخول تاء التأنيث على الكلمة قد أبطل وزن الفعل، فَعَلَى هذا القياس ينبغي أن تكون التّاء أصلاً، فإن قيل فقد زعمتم أنّه ليس في الكلام مثال "جعْفُر"، قيل لا يُسْتَنْكَرُ أن يجيء مع التأنيث البناءُ مخالفًا للأصول، ألا تراهم قد قالوا: "قَلَنْسُوَةٌ" "فَعَنْلُوَةٌ" مُلْحَقٌ بِـ"فَعَلَّلَةٍ". (ص256)

وقال الثمانيني أثناء حديثه عن وجوب قلب الواو والياء ألفًا: "حروف المدّ واللّين تتقارب وتتجانس، والحركات مأخوذة منها فإذا ضمّت الواو فكأنّها الواوان، وإذا انكسرت الياءُ فكأنّها ياءان، وإذا انضمّت فكأنّها ياءٌ وواوٌ، وإذا انفتحت فكأنّها ياء وألف؛ لأنّ العرب تجري هذه الحركات مجرى هذه الحروف، فلمّا كانت حركة الياء والواو تؤدّي إلى هذا الثّقل والاشتباه قلبوهما إلى حرف يأمنون حركته، وهذا وَجْهٌ حَسَنٌ قَوِيٌّ فِي القِيَاسِ". (ص299)

---

[53] لُمَعُ الأدلة، لأبي البركات الأنباري: 93.

[54] البيت بلا نسبة في: الكتاب، لسيبويه: 334/1، والمقتضب، للمبرد: 247/1، ومجالس ثعلب: 229، والأصول في النحو، لابن السراج: 467/3.

وفي حديثه عن الواو الزائدة يقول الثمانيني: "وتقول في الواو الزّائدة في "بُهْلُولٍ" و"قُرْقورٍ" و"زُنْبورٍ" و"صُندوقٍ": "بُهَيْليلٌ" و"بَهالِيلُ"، و"قُرَيْقيرٌ" و"قَراقيرُ"، و"زُنَيْبيرٌ" و"زَنابيرُ"، و"صُنَيْدِيقٌ" و"صناديقُ"، وأمثلته كثيرة، وَهُوَ قِيَاسٌ مُطَّرِدٌ". (ص312)

وعن قياس "افْتَعَلَ" يقول الثمانيني: "فإن بنيتَ "افْتَعَلَ" من الذِّكر فقياسه: "اذْتَكَرَ" فثقل عليهم أن يخرجوا من جهر الذّال وقوّتها إلى ضعف التّاء وهمسها فطلبوا حرفًا معدّلاً فوجدوه الدّال؛ لأنّها توافق التّاء في المخرج، والذّال في الجهر فقلبوها منها فقالوا: "اذْدَكَرَ" "يَذْدَكِرُ" "اذْدِكارًا"، وفي اسم الفاعل: "مُذْدَكِرٌ" وفي اسم المفعول "مُذْدَكَرٌ". (ص364)

وعن وجه قياس قلب الذال دالًا يقول الثمانيني: "وإنْ أرادوا الإدغام ففيه وجهان، أقواهما: أن يقلبوا من الذّال دالاً ويدغموا الدّال الأولى في الثّانية فيقولون: "ادّكر" "يَدَّكِرُ" "ادِّكارًا"، وفي اسم الفاعل: "مُدَّكِرٌ" وفي اسم المفعول: "مُدَّكَرٌ"، وأقوى القراءتين: {فَهَلْ مِن مُدَّكِرٍ}[55]، وهذا هو الوجه، والقياس أن لا يقلب الأوّل إلى جنس الثّاني". (ص365)

وقال الثمانيني موافقًا البصريين في القياس على الكثير المُطَّرِد: "فأمّا: "دمٌ" فأصله: "دَمَيٌ"، لأنّه يقال في تثنيته: "دَمَيَان" قال الشاعر:

فَلَوْ أَنَّـــا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَـا جَرَى الدَّمَيَانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ[56]

وتثنيته بالياء يدلُّ على أنّ لامه ياء. وقد حكاه قومٌ: "دَمَوان"، وهذا قليل. وقال بعضهم في تثنية: "دمانِ"، لأنّه لم يردَّ المحذوف من الواحد في التّثنية. وينبغي أن يكون العملُ والقياسُ على الأفصح الأكثر لا على القليل النَّزْر". (ص416–417)

فالملاحظ أن الثمانيني يوافق البصريين في منهجهم المعتمد في القياس على الكثير المُطَّرِد. مما يدلل على ميله لمذهب أهل البصرة في اعتمادهم على الكثرة الكاثرة في بناء القواعد.

2. التعليل:

العِلَّةُ النَّحْوِيَّةُ هِيَ: "الأَمْرُ الَّذِي يَزْعُمُ النَّحْوِيُّونَ أَنَّ العَرَبَ لاحَظَتْهُ حِينَ اخْتَارَتْ فِي كَلامِها وَجْهًا مُعَيَّنًا مِنَ التَّعْبِيرِ وَالصِّياغَةِ"[57]، والعِلَّةُ إحدى أركان القياس.

أ. الغرض من التعليل عند الثمانيني :

وقد مَرَّ سابقًا أنَّ الثمانينيَّ – رَحِمَهُ اللهُ– رَجُلٌ كفيفٌ يُحِبُّ تبسيط المسائل، وإعادة الفكرة، وشرحها في أكثر من موطن، مُعَلِّلًا لها، وأينما وُجد التعليل كانتِ المسائل أكثر رسوخًا في العقول، وأسرع في الفهم، وأسهل في الحفظ.

مثال ذلك: عندما شرح ألف "قَبَعْثَرَى" و"ضَبَغْطَرَى" وحكم عليها بالزيادة معللًا الحكمَ الذي تبناه فقال: "أو تكون الألف زيدت لتكثير الكلمة نحو: "قَبَعْثَرَى" و"ضَبَغْطَرَى" وإنّما كانت هذه الألف زائدة لتكثير الكلمة، لأنّه ليس في الأصول اسم على ستّة أحرف فيكون ملحقًا به، ولا تكون للتّأنيث، لأنّه سُمِع فيه التّنوين". (ص287)

وعندما أورد الألف في "بُهْمَى" ذكر رأيين، الأول: للتأنيث، والآخر: للإلحاق، ثم عَلَّلَهُمَا قائلًا: "فأمّا "بُهْمَى" فالألف فيها للتّأنيث، لأنّها على وزن "حُبْلى"، فأمّا من قال: "بُهْماةٌ" فقد بطل أن تكون الألف للتّأنيث، لأنّه لا يجوز أن تدخل علامة تأنيث على مثلها، فعند الأخفش تصير الألف ملحقة كأنّه ألحق بـ"جُؤْذَرٍ" فكأنّه: "فُعْلٌ" ملحق بـ"فُعْلَلٍ". (ص289)

من ذلك أيضًا تضعيفه من قال بتحريك هاء السكت، حيث قال: "وقالوا في قول امرئ القيس:

وَقَدْ رَابَنِي قَوْلُهَا يَا هَنَاهُ وَيْحَكَ أَلْحَقْتَ شَرًّا بِشَرْ[58]

---

[55] سورة القَمَر: 15.

[56] البيت للمُثَقِّب العبدي في ديوانه: 283، والأمالي، لابن الشجري: 344/2، والحماسة البصرية، للبصري: 133/1.

[57] العلة النحوية وتطورها، مازن المبارك: 90.

قال قوم: هو "فَعالٌ" من قولهم: "هَنُوكَ"، و"هَنَواتٌ"، وأصله: "هَناوٌ" فقلبوا الواو ألفًا على الطّريقتين اللّتين ذكرتهما وقلبوا من الألف همزة فقالوا: "هَناءٌ" ثمّ قلبوا من الهمزة هاء فقالوا: "يا هَناهُ". وهذا مذهب سديد.

وقال قوم: إنّما هو "يا هَنا" ثم ألحق الهاء للسّكت فقال: "يا هَناهْ"، ثمّ اضطُرَّ الشّاعر فحرّك هاء السّكت. وهذا الوجه ضعيف جدًّا؛ لأنّ هاء السّكت لا يجوز حركتها، ولا سيّما إذا وجدنا طريقة أخرى تغنينا عنها". (ص335–337)

وهو يوافق البصريين هنا؛ لأن الشاهد في البيت هو أن الهاء بدل من الواو عند أهل البصرة، وعند الكوفيين للوقف[59]، وقد وصف رأي الكوفيين بأنه "ضعيف جدًّا".

ب. أنواع العلل عند الثمانيني:

1– عِلَّةُ أَوْلَى: وذلك في كلمة (شاة) حيث إن القول بأن أصلها (شوْهة) بسكون الواو، التي هي العين أَوْلَى من القول بأن أصلها (شوَهَة) بفتح العين، قال الثمانيني: "وَلَئِنْ تكونُ "شاةٌ" أصلها: "شَوْهَةٌ" بالسّكون أولى من الحركة، لأنّ أصل الحرف السّكون، وإنّما الحركة زائدة عليه، والزّائد لا يقطع عليه إلاّ بدليل". (ص418)

وقال الثمانيني: "فأمّا "مَنْجَنُونٌ" فوزنه "فَعْلَلُولٌ" لقولهم في تكسيرها "مَناجينُ" كُرِّرَتْ فيه النُّونُ ليلحق بـ"قَرْطَبُوسٍ"، فلمّا أرادوا تكسيره أسقطوا النّون التي بعد الجيم، فبقي: "مَنْجَوْنٌ"، وحصل حرف اللّين رابعًا؛ فكسّروها على "مَناجين"، ولو أسقطوا الأخيرة لأدّى إلى إسقاط الواو الّتي قبلها والإسقاط الذي لا يُؤدّي إلى إسقاط آخر أوْلى من الإسقاط الّذي يُؤدّي إلى إسقاط غيره". (ص254)

2– عِلَّةُ تَعْوِيضٍ: وافق الثمانينيُّ الجمهورَ بأنّ السين في (اسْطاعَ) إنما جيء بها عوضًا من نقل حركة العين إلى الفاء، قال الثمانيني: "وقد أدخلوا السّين عوضًا قالوا "اسْطاعَ" "يَسْطِيعُ"، وأصله "أَطْوَعَ يُطْوِعُ" فالطّاءُ فاء الكلمة والواو عينها فنقلوا فتحة الواو إلى الطّاء فسكنت الواو وانفتحت الطّاء، ثمّ قلبوا الواو ألفًا لتحرّكها في الأصل، وانفتاح ما قبلها الآن، ولم يعتدّوا بسكونها فقالوا: "أَطاعَ يُطِيعُ" ثمّ زادوا السّين قبل الطّاء عوضًا من نقل حركة العين إلى الفاء فقالوا: "اسْطاعَ يَسْطِيعُ". (ص281)

وكذلك قال أيضًا: "وزيدت الهاء في قولهم "أَهْراقَ يُهْرِيقُ" وأصله: "أَرْوَقَ" أو: "أَرْيَقَ" فنقلوا فتحة العين التي هي "الياءُ" أو "الواو" إلى الرّاء، وسُكِّنت العين؛ لأن الراء فاء الكلمة ثمّ أتبعوا عين الكلمة فتحة الفاء فانقلبت ألفًا لتحرّكها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن فقالوا: "أراقَ يُرِيقُ"، ثمّ أدخلوا الهاء قبل الفاء؛ عوضًا من نقل حركة العين إلى الفاء؛ فقالوا: "أَهْراقَ يُهْرِيقُ". (ص280)

3– عِلَّةُ وُجُوبٍ: وذلك عندما تكلّم عن (اسْتَحْيَيْتُ)، فقد ذكر أن عِلَّة ذهاب حركة لامِها –الياء الثانية– اتصالُها بما يوجب سكونها، يقول في ذلك: "فإذا أسند المتكلّم هذا الفعل إلى نفسه قال: "اسْتَحْيَيْتُ" فسكنت الياء الأخيرة؛ لاتّصالها بما يُوجِبُ سكونها، والياء التي قبلها مفتوحة. هذا هو الصّحيح الأكثر". (ص516)

وقال الثمانيني: "فإذا أسندوا هذه الأفعال إلى ضمير فاعل يوجب سكون لامها حوّلوا: "فَعَلْتُ" من ذوات الياء إلى "فَعِلْتُ" فحوّلوا: "بَيَعْتُ" إلى "بَيِعْتُ"، وحوّلوا ذوات الواو من "فَعَلْتُ" إلى "فَعُلْتُ" فحوّلوا: "صَوَغْتُ" إلى "صَوُغْتُ"، و"قَوَمْتُ" إلى "قَوُمْتُ" ثمّ أسقطوا فتحة الباء من "بَيِعْتُ" ونقلوا إليها كسرة الياء التي بعدها، فانكسرت الباء، وسكنت الياء، ثمّ سقطت الياء لسكونها وسكون ما بعدها، وبقيت الكسرة في الباء تدلّ عليها، لأنّها منها نقلت". (ص526)

4– عِلَّةُ اسْتِثْقَالٍ: حيث يرى الثمانيني أن (أشياء) اسم جمع، على وزن (لَفْعاء)، وأصلها (شَيْئاء)، وحينما اجتمع في آخر الكلمة ألفٌ بين همزتين استثقلوا ذلك في النطق، فقُدّمت لام الكلمة –وهي الهمزة التي بعد الياء "شيئاء"– على فائها؛ ليزول هذا الثقل، يقول: "فأمّا الخليل وسيبويه فيقولان "أَشْياءُ" اسم للجمع وليس بجمع، وأصلها: "شَيْئاءُ" كما قالوا: "طَرَفَةٌ" و"طَرْفاءُ"،

---

[58] البيت لامرئ القيس في ديوانه: 160، والجُمَل، للزجاجي: 163، والمنصف، لابن جني: 139/3، وسر صناعة الإعراب، لابن جني: 560.

[59] انظرْ: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الأستراباذي: 873/2.

و"شَجَرَةٌ" و"شَجْراءُ"، و"قَصَبَةٌ" و"قَصْباءُ" فوزن الكلمة "فَعْلاءُ"، إلاّ أنّه قد اجتمع في آخر الاسم ألف بين همزتين فكأنّه قد اجتمع ثلاث ألفات أو ثلاث همزات، فقدّموا الهمزة الأولى وهي لام الكلمة على الفاء؛ ليزول بعض الثّقل فقالوا: "أشْياءُ" فوزنها الآن: "لَفْعاءُ". (ص402-403)

والثمانيني في هذه المسألة يوافق البصريين.

كذلك ما حكاه الثمانيني عن قوم من العرب يستثقلون الكسرة في الياء: "قومٌ من العرب يكسرون الهمزة والنون والتاء ويفتحون الياء؛ فيقولون: أنا "إعْلَمُ"، ونحن "نِعْلَمُ"، وأنت "تِعْلَمُ"، وهو "يَعْلَمُ" بفتح الياء؛ لأنهم يستثقلون الكسرة في الياء". (ص197)

5- عِلَّةُ تَشْبِيهٍ: من ذلك مثلًا أنّ الهاء تُحذف إذا وقعت لامًا، نحو: كلمة (شاة) و(شفة)، وطلبوا حذفها؛ ذلك لأنها تُشبه أحرف العلة، قال الثمانيني: "الهاء قد حذفت إذا كانت لامًا قالوا: "شاةٌ" والأصل: "شَوْهَةٌ"، وربّما قالوا: "شَوَهَةٌ" فحذفوا الهاء في قولهم: "شاةٌ"، لأنّ الهاء حرف خَفيٌّ مهموس يُشَبَّه بحروف العلّة. ألا تراه يقع وصلاً في الشّعر كحروف العلّة، وينبغي أن يكون أضعف من حروف العلّة؛ لأنّ حروف العلّة لا تكون وصْلاً إلاّ سواكن، والهاء تكون وصلا ساكنة ومتحركة، فدلّ على أنّ حركتها لا يُعْتَدُّ بها". (ص417-418)

وقال الثمانيني في إسقاط حروف العلة في الجزم: "ولمّا أسقطوا هذه الحروف بالجزم شبّهوا الوقف بالجزم فقالوا: "ارْمِ"، و"اسْعَ"، و"اغْزُ"؛ فأسقطوا هذه الحروف في الوقف؛ تشبيهًا بالجزم". (ص385)

6- عِلَّةُ مُجَاوَرَةٍ: مثل الواو في (عيائل) وشبهها، حيث قُلبت ألفًا، ثَمّ إلى همزة؛ وذلك لمجاورة الطرف، وكانت بعد ألفٍ زائدة، فحينما جاورت الطرف أخذت حُكمه؛ لأن الواو أو الياء إذا تطرّفت بعد ألفٍ زائدة قُلِبَتْ أَلِفًا، ثُمَّ هَمْزَةً، قال الثمانيني: "متى وقعت ألف التّكسير بين واوين، أو ياءين، أو ياء وواو، أو واو وياء، وكان الحرف الثاني مجاورًا للطّرف في اللفظ أو في التقدير وجب أن يهمز الحرف الذي جاور الطّرف، وإنّما همز لأمرين:

أحدهما: أنّ الطّرف موضع يغلب فيه التغيير فسرى منه إلى مجاوره الإعلالُ.

والثاني: أنّه لمّا اكتنف الألف حرفا علّة ثقل عليهم ثلاثة أحرف معتلّة، ففرّوا من أحدها إلى الهمزة، وكان الأخير أولى بالهمز لمجاورته الطّرف". (ص492)

وقال الثمانيني: "الواو والياء إذا أدغمتا فيما بعدهما تحصّنتا عن القلب، أي: عن القلب القياسيّ؛ لأنّه لا يطّرد فيهما القلب، فإن جاء فيهما قلب فذلك قليل لا يقاس عليه، إلاّ أنّ القلب فيهما إذا كانتا طرفًا أكثر من القلب فيهما إذا جاورتا الطّرف، وقد ذكرنا قبلهما في الطّرف في الواحد والجمع وإنّما نذكر في هذا الفصل ما جاور الطّرف؛ لأنّه يسري إليه من الطّرف الإعلال والقلب، يدلّك على أنّ القلب إنّما جعل فيهما؛ لمجاورتهما الطّرف أنّهما متى بعدتا من الطّرف صحّتا، قالوا: "سُيُلٌ" و"عُيُلٌ". (ص506)

7- عِلَّةُ فَرْقٍ: حيث يرى الثمانيني أن الهاء في (أُمَّهات) زائدة، وَزِيدَتْ لِلْفَرْقِ بين الإنس والبهائم، يقول: "وقالوا: إنّ الهاء في "أُمَّهاتٍ" زائدة ووزنه "فُعْلَهاتٌ"، وقال قومٌ إنّما زيدت الهاء في: "أُمّهاتٍ"؛ ليُفْرَقَ بين العقلاء والبهائم؛ لأنّه يقال في البهائم: "أُمّاتٌ"، كما قال الشاعر:

... ... وَلَـــوْ مُنِّيتُ أُمَّاتِ الرَّبَـــاعِ"[60]

وهذه العِلَلُ التي استخدمها الثمانينيّ مِنْ مصطلحاتِ أهل البصرة[61].

---

[60] شرح التصريف، للثمانيني: 279. وهذا عجز بيت، وصدره:

لَقَدْ آلَيْتُ أَغْدِرُ في جَدَاع ... ...

وهو لأبي حنبل الطائي، واسمه: جارية بن مُرّ، والبيت له في: الشعر والشعراء، لابن قتيبة: 119/1، وتهذيب اللغة، للأزهري: 346/1، والمستقصى في أمثال العرب، للزمخشري: 434/1.

ت- أهمية التعليل عند الثمانيني:

اهتم الثمانيني بالتعليل للمسائل الصرفية التي قد يَشْعُرُ أنها قَدْ لا تُفهم أو يصعب بيانها على التلميذ أو القارئ، فيقدم الإجابة الشافية لما قد يرد في الذهن حول المسألة الصرفية التي يشرحها، ومن أمثلة ذلك تعليله لاختيارهم مادة (فعل) للميزان الصرفي، حيث يقول:

"فإنّما اختاروا هذه الحروف الثلاثة لوزن الأصل، لأنّهم لم يمكن أن يجمعوا الحروف كلّها فاختاروا لها ثلاثة أحرف من ثلاث مراتب: حرف من الشّفة[62]، وحرف من الحلق[63]، وحرف من الفم[64]. فاختاروا الفاء؛ لأنّها من أطراف الأسنان العليا، وباطن الشَّفة السّفلى، واختاروا العين من حروف الحلق، واللّام من حروف الفم، فتمّ لهم الوزن بهذه الحروف الثلاثة، ونابت عن جميع حروف المعجم". (ص223)

رابعا: آراؤه الصرفية:

1- ما وافَقَ به البصريين:

كثيرًا ما تظهر موافقة الثمانيني للبصريين، وهذا مثال على ذلك:

قال الثمانيني معتمدًا رأي سيبويه إمام أهل البصرة: "تَرْتُب" التّاء في أوّله زائدةٌ ووزنه "تَفْعُل"، ولا يخلو أن يكون "تَفْعُلاً"، أو فَعْلُلاً وليس في الكلام مثال "جَعْفَرٍ" فثبت أنّه تَفْعُلٌ فقطع بهذا على زيادة التّاء، وأمّا من قال "تُرْتُبٌ" فالتّاء أيضًا زائدةٌ وإن كان على وزنه "تُرْتُمٌ" و"بُرْثُنٌ" وهما فُعْلُلٌ، لأنّ المثالين لمعنًى واحد، ومحالٌ أن يكون الحرف في أحدهما أصلاً، وفي الآخر زائدًا، وكذلك من قال "تُرْتَبٌ"، لأنّ عند سيبويه ليس في الكلام فُعْلَلٌ فثبت أنّه "تُفْعَلٌ"، فعُلِمَ زيادة التّاء". (ص229-230)

2- ما وافَقَ به الكوفيين:

جاءت موافقة الثمانيني للكوفيين قليلة لا تكاد تُذكر، من ذلك قوله: "أمَّا: "آيَةٌ" فقال قوم أصلها: "أَيَيَةٌ" "فَعَلَةٌ" فقلبوا العين ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، وصحّحوا اللام، وكان القياس أن يقولوا: "أَيَاةٌ" فيعلّوا اللام ويصحّحوا العين. وقال قومٌ: وزنها "أَيَّةٌ" على وزن "فَعْلَة" إلاّ أنّهم كرهوا التّضعيف فقلبوا من العين ألفًا على غير قياس فقالوا: "آيَة" كما قالوا في "طَيِّئٍ: طائِيّ"، وكان القياس ألاّ تقلب الياء الساكنة ألفًا. وقال الكسائيُّ: أصلها "آيِيَةٌ" على وزن فاعِلَة، فلمّا كثر الاستعمال أسقطوا الياء الأخيرة تخفيفًا فوزنها السّاعة "فاعَةٌ". (ص522-523)

فهو يوافق رأي الكسائي، فاستدل به دون تعليق عليه.

3- موقف الثمانيني من ابن جني:

كان الثمانيني منسجما في آرائه مع ابن جني ، ولم يعترض عليه إلا مرة واحدة، وهي:

في وجوب قلب الواو والياء ألفًا: "قال بعض النّحويّين: لمّا استثقلوا الحركة في الياء والواو، وهم يُقَدّرون بحركتهما وانفتاح ما قبلهما على حرف أخفَّ لا يتأتّى حركته قلبوهما إليه، وهو الألف؛ لأنّه أخفّ. **وقال غَيْرُ هذا النَّحْوِيِّ**[65]: حروف المدّ واللّين تتقارب وتتجانس، والحركات مأخوذة منها فإذا ضمّت الواو فكأنّها الواوان، وإذا انكسرت الياءُ فكأنّها ياءان، وإذا انضمّت فكأنّها ياءٌ وواوٌ، وإذا انفتحت فكأنّها ياء وألف؛ لأنّ العرب تجري هذه الحركات مجرى هذه الحروف، فلمّا كانت حركة الياء والواو تؤدّي إلى هذا الثّقل والاشتباه قلبوهما إلى حرف يأمنون حركته، وهذا وَجْهٌ حَسَنٌ قَوِيٌّ فِي القِيَاسِ". (ص298-299)

---

(61) جاءت هذه العلل في كتب البصريين، كالكتاب، لسيبويه: 309/1، والأصول في النحو، لابن السراج: 46/1، و83/1 و89، و327/2-328.

(62) يقصد حرف (الفاء).

(63) يقصد حرف (العَيْن).

(64) يقصد حرف (اللام).

(65) ذكر مُحَقِّقُ "شَرْح التصريف": 299 أنّ الثمانينيَّ يَقْصِدُ ابنَ جني في كِتَابَيْهِ: الخصائص: 149/1، والمنصف: 116/2.

فالثمانيني قَدَّمَ كلامَ مَنْ خَالَفَ ابْنَ جني، وَعَدَّهُ وَجْهًا حَسَنًا قَوِيًّا في القياس.

4- ما انفرد به:

انفرد الثمانيني ببعض الآراء الصرفية، منها:

أ- ضم حروف المضارَعة في الخماسي والسداسي:

قال: "وحكى قومٌ الضمَّ في الخماسيّ والسُّداسيّ كأنّهم حملوه على ذوات الأربعة، وهذا شاذٌّ لا يؤخذ بمثله. وأقلُّ ما يكون عليه الفعلُ الثَّلاثةُ وأكثرُ ما تبلغه الزيادةُ السِّتَّة". (ص200)

ب- انفراده بأن الهاء في: "يا هَنَاهُ" مُبْدَلَةٌ من همزةٍ، مُبْدَلَةٍ من واو.

يقول: "وقال قوم: الأصل: "يا هَناوُ"، فأبدلت من الواو همزة لوقوعها طرفًا بعد ألف زائدة فقالوا: "يا هَناءُ"، ثمّ أبدلوا من الهمزة هاء فقالوا: "يا هَناهُ" فعلى هذا التّقدير تكون الهاء بدلاً من همزة أبدلت من واو". (ص358)

ت- القول في اجتماع الميم والواو في (فَمَوَيْهِمَا):

قال الثمانيني: "(إبدال الميم): قد أبدلوا الميم من الواو في قولهم: "فمٌ" والأصل فيه: "فَوْهٌ" فأسقطوا الهاء، لأنّها تشابه حروف المدّ واللّين من حيث كانت تقع وَصْلاً لحروف الرَّوِيّ في الشّعر ساكنة ومتحرّكة فلمّا أشبهت حروف المدّ واللّين جاز حذفها كما تحذف حروف العلّة وهي حروف المدّ...، فلمّا كانت الميم بدلا من الواو جاز أن يجمع بينهما من حيث كانت بدلاً، لا عِوَضًا خالصًا.

وكان ينبغي أن يقول إنّما ردّ الواو في "فَمَوَيْهما"، لأنّه أقرّ الميم في مكانها ليدلّ على صحّة بدلها، ولو أخّرها لتُوُهِّم أنّها زائدة". (ص342-346)

ث- القول في وزن (استحى) وطريقة إعلالها:

قال الثمانيني: "فأمّا: "اسْتَحْيَى" فوزنه "اسْتَفْعَلَ" من "حَيِيتُ" والأصل: "اسْتَحْيَيَ" فانقلبت الياء الأخيرة ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فقالوا: "اسْتَحْيَى يستحْيِي استحياءً" وهو "مُسْتَحْيٍ".

ومن الناس من يقول: "اسْتَحْيَيْتُ"، وفيه طريقان:

منهم من يقول إنّ الأصل: "اسْتَحايَ" على وزن "اسْتَقامَ" أعلَّ عين الكلمة بأن قلبها ألفًا بعد أن نقل فتحتها إلى الحاء وصحّح اللام، فإذا اتّصلت اللام بما يوجب سكونها سقط ما قبلها لالتقاء السّاكنين فقال "اسْتَحَيْتُ" فوزن الكلمة: "اسْتَفَلْتُ"، وهذا المذهب رديء، لأنّه لو كان الماضي: "اسْتحايَ" لوجب أن يقول في المستقبل: "يسْتَحِيُّ" فيضمّ الياء في الرفع، لأنّها مشدّدة، وهذا لا يجوز، لأنّ المضارع لا يجوز أن تنضمّ ياؤه في مكان، وتسكن في مكان، وكذلك الواو، ألا تراهم يقولون: "يَرْمِي" و"يَغْزُو" فيسكّنون الياء والواو في الرّفع.

والوجه الثاني: في "اسْتَحَيْتُ" أن يكون الأصل فيه: "اسْتَحْيَيْتُ" فاستثقل الجمع بين ياءين فنقل فتحة الياء الأولى إلى الحاء فانفتحت الحاء، وسكنت الياء، ثمّ قلب من الياء ألفًا، وبعدها ياء ساكنة فسقطت الألف لالتقاء السّاكنين. هذا هو القياس، لأنّ الياء التي قبلها فتحة لا تسقط لالتقاء السّاكنين.

وفي النّاس من قال: أسقط الياء لالتقاء السّاكنين وإن كان قبلها فتحة، وقد فعلوا في الصّحيح مثل هذا قالوا: "مَسِسْتُ" و"ظَلِلْتُ" هذا هو الأصل". (ص516-519)

5- ما سَكَتَ عنه الثمانيني:

أ- إبدال النون في (صَنْعَانِيّ) وشبهها:

إن القياس في حالة النسب إلى الاسم المختوم بهمزة التأنيث بعد ألفٍ زائدة، هو أن تُقْلَبَ الهمزة إلى واو، مثل: (حسناء) و(خضراء) و(عذراء) نقول: (حَسْناوِيّ) و(خَضْراوِيّ) و(عَذْراوِيّ)، وشذّ عن هذا ألفاظٌ جاءت فيها النون قبل ياء النسب، مثل: (صنعانيّ) و(بهرانيّ) و(بطحانيّ).

قال الثمانيني: "اعلم أنّ النّون قد أبدلوها من الهمزة المنقلبة عن ألف التأنيث، قالوا في "صَنْعاء": "صَنعانِيٌّ"، وفي "بَهْراء": "بَهْرانِيٌّ"، وفي "سُوراء": "سُورانِيٌّ"، وفي "بَطْحاء": "بَطْحانِيٌّ"، والأصل: بطحاء وسُوراء وبهراء وصنعاء.

قال الخليل: إنّما قلبوا من الهمزة نونًا ليدلّوا على أنّ النّون في: "سَكْران" و"عَطْشان" وبابهما منقلبة عن همزة التّأنيث في نحو: "حمراء" وبابها؛ لأنّ العرب إذا أعلّت شيئًا تركوا بعضه خارجًا على الأصل، ليكون شبهة على الأصل الذي انتقلوا عنه إلى غيره.

وقال غير الخليل: النّون في "بَهْراني" و"صَنْعانِي" و"سُورانِي" و"بَطْحانِي"منقلبة عن الواو التي انقلبت عن الهمزة، التي انقلبت عن ألف التّأنيث. كأنّهم قالوا: "صنعاء" ثم قلبوا من الهمزة الواو فقالوا: "صَنْعاوِي" و"بَهْراوِي" و"سُوراوِي" و"بَطْحاوِي"، وإنّما قلبوا النّون من الواو؛ لأنّ النّون فيها غنّة فهي تشابه الواو". (ص550)

وقد ذَكَرَ الثمانينيُّ –هُنَا– رَأْيَيْنِ، لكنه سكت عن الترجيح بينهما.

وتحدث المبرد عن إبدال النون من الألف، فقال[66]: "وأَمّا بدَل النون من الأَلف فقولك فِي بهراءَ بهرانيّ، وَفِي صنعاءَ صنعانيّ".

وأما النّسبُ إلى بَهْراء بَهْراني، وإلى صَنْعاء صنعانيّ بالنون، وهو من شواذّ النسَب، وَالْقِيَاسُ بهراويّ وصَنْعَاوِيٌّ بِالْوَاوِ[67].

وقال الشيخ خالد الأزهري[68]: "وشذ "صنعاني" في النسب إلى "صنعاء اليمن"، و"بهراني" في النسب إلى "بهراء" اسم قبيلة من "قضاعة" فأبدلوا من الهمزة النون، لأن الألف والنون يشابهان ألفي التأنيث ومن العرب من يقول: "صنعاوي"، و"بهراوي" على القياس".

وعلل للمسألة السيوطي فقال[69]: "قيل إِن النُّون الَّتِي بعد الْألف مبدلة من الْهمزَة المبدلة من ألف التَّأْنِيث بِدَلِيل قَول الْعَرَب فِي النّسَب إِلَى صنعاء وبهراء صنعاني وبهراني وعَلى الثَّانِي كَونهمَا زائدتين لَا تلحقهما الْهَاء من غير مُلَاحظَة الشّبَه بِأَلف التَّأْنِيث".

ب- بناء (غَزَوْتُ) ونظائره على مِثْلِ (جَحْمَرِش) وطريقة إعلاله:

إن الأصل في بناء كلمة على وزنٍ من الأوزان، أن تكون مقابلة لها في الحركات والسكنات، فالأصلي يكون مقابلًا للأصلي، والزائد مقابل للزائد، وهذا الأمر سهل في حالة الحروف الصحيحة، فلو قيل: ابْنِ من (ضَرَبْتُ) على نحو: (صَهْصَلِق) قيل: (ضَرْبَبِب)، أما إن كان أحد هذه الحروف هو حرف علة، فإن الأمر بحاجة إلى تمحيص في قواعد الصرف العربي، مثل أن يُقال: ابْنِ مِنْ (غَزَوْتُ) على نحو: (جَحْمَرِش) فإن الأصل أن تقول (غَزْوَوٌ)، لكن ثمةَ موانعُ من مجيئه. (ص553)

يقول الثمانيني: "إن بنيت من "جَعْفَر" مثال "جِرْدَحْل" قلت: "جِعْفَرٌ". فإن بنيت من "جَعْفَرٌ" مثال: "قِمَطْرٌ" قلت: "جِعَفْرٌ".

---

[66] المقتضب، للمبرد: 219/1.

[67] انظر: تصحيح التصحيف، للصفدي: 146، والمصباح المنير، للحموي: 348/1.

[68] شرح التصريح على التوضيح، للوقاد: 598/2.

[69] همع الهوامع، للسيوطي: 111/1.

وإن بنيت من "رَمَى" و"غَزا" مثال: "جَعْفَر" قلت: "رَمْيَى" و"غَزْوَى" على مثال "أَرْطَى"، وأصله: "غَزْوَوٌ" و"رَمْيَيٌ" قلبت الياء الثانية ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، وقلبت الواو الثانية من "غَزْوَوٍ" ياء، لأنّها رابعة، وانقلبت الياء ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، وصحّت الواو الأولى لسكون ما قبلها.

فإن بنيت من "غَزَوْتُ" مثال: "جَحْمَرِش" جاء اللفظ: "غَزْوَوِوٌ" بثلاث واواتٍ: الأولى مفتوحة، والثانية مكسورة، والثالثة حرف الإعراب، فلا بدّ من إعلال أحد الواوات، والأولى لا يجوز أن تعلّ، لأنّ قبلها ساكنًا، وإنّما يكون الإعلال في الثانية، أو في الثالثة، فمنهم من يعلّ الثالثة بأن قلبها ياء فقال: "غَزْوَوٍ" فصار من باب "قاضٍ" تقول: "هذا غَزْوَوٍ"، و"مررت بغَزْوُوٍ"، و"رأيتُ غَزْوَوِيًا"، وصحّت الواو الثانية وإن كانت متحرّكة، لأنّك قد أعللت التي بعدها، ولا يجوز أن تعلّ حرفين متلاصقين ألا ترى إلى صحّة الواو في: "الهَوَى" و"النَّوى" وإن كانت متحرّكة وقبلها فتحة، وإنّما صحّت لأنّك قد أعللت التي بعدها فلم يجز أن تعلّها. فإن حجز بين حرفي العلّة حرف صحيح جاز أن تعلّهما تقول في الأمر من يلي: "لِهْ" وهو من "وَلِيتَ" فتسقط الواو، والياء. فأمّا الواو فسقطت من "يَلِي" لوقوعها بين ياء وكسرة". (ص340-354)

فالثمانيني وإنْ كان ذكر الخلاف في المسألة، وذكر علة كل قوم، إلاّ أنه سكت عن الترجيح فيها.

ووقع الخلاف بين العلماء في إعلال الواو الثانية والثالثة، وذهبوا في ذلك إلى طريقتين:

الأولى: أن يُقال (غَزْواوٌ)؛ وذلك بأن تُقلب الواو الثانية ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فإن قيل: فَلِمَ صحّت الأخيرة ولم تُقلب إلى ألف، ومن ثَمّ إلى همزة؟ ألا أنها تطرَّفت بعد ألف على حدّ (سماء) و(بِناء)؟ (ص554-555)؛ فالجواب عن هذا من وجهين:

أولهما: أن الواو والياء إنما تُقلبان إلى ألف ومن ثَمّ إلى همزة، إذا تطرفتا إثر ألفٍ زائدة، والألف في (غَزْواوٍ) ليست زائدة، وإنما هي منقلبة عن أصل[70].

وثانيهما: أنه لو قُلبت الواو الأخيرة لأدى إلى إعلال حرفين متلاصقين في كلمة واحدة، وهذا لا يجوز. (ص554)

والثانية: أن يقال (غَزْوَوٍ) والأصل (غَزْوَوِوٍ)، تطرفت الواو إثر كسر، فقُلبت ياءً[71]، على حدّ (يُعطِي) و(يغزي) فصارت (غَزْوَوِي)، ثم تُحذف الياء في حالتي الرفع والجر على حدّ حذفها في (قاضٍ)، فيقال: (هذا غَزْوَوٍ)، و(مررتُ بِغَزْوَوٍ)، وتبقى في حالة النصب فيقال: (رأيتُ غَزْوَوِيًا)، على حد بقائها في (رأيتُ قاضيًا)، والذي سوَّغ الحذف في حالتي الرفع والجر دون النصب، أنّ العِلّة الموجبة للحذف هي استثقالهم الكسرة والضمة على الياء، والفتحة خفيفة[72]، فحينئذٍ يكون قد زال سبب الحذف في حالة النصب.

6- ترجيحاته:

كان الثمانيني – رَحِمَهُ اللهُ– محبًّا لعرض الآراء مُرجحًا لها، والحكم عليها بالصواب من عدمه، يقول مثلًا: "فأمّا قولهم: "ماهانُ" و"دارانُ" فأصله: "مَوَهانُ" و"دَوَرانُ" فقلبه شاذٌّ لا يقاس عليه. وقد قال المبرّد القلب هو الأصل والتّصحيح شاذٌّ. والصّحيح ما قدّمناه من قول سيبويه". (ص296-297).

فرجح رأي سيبويه على غيره وتبناه.

وكذلك خالف الأخفش ووافق سيبويه في قضية الإعلال إذ يقول: "متى وقعت ألف التّكسير بين واوين، أو ياءين، أو ياء وواو، أو واو وياء، وكان الحرف الثاني مجاورًا للطّرف في اللفظ أو في التقدير وجب أن يهمز الحرف الذي جاور الطّرف، وإنّما همز لأمرين:

---

[70] انظر: شرح شافية ابن الحاجب، لِرُكْنِ الدِّين حسن بن محمّد الأستراباذي: 828/2.

[71] انظرْ: اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري: 433/2.

[72] الممتع، لابن عصفور: 352.

أحدهما: أنّ الطّرف موضع يغلب فيه التغيير فسرى منه إلى مجاوره الإعلالُ.

والثاني: أنّه لمّا اكتنف الألف حرفا علّة ثقل عليهم ثلاثة أحرف معتلّة، ففرّوا من أحدها إلى الهمزة، وكان الأخير أولى بالهمز لمجاورته الطّرف.

فإذا اكتنف الألف واوان اجتمع الأخفش وسيبويه على همز الثانية، وادّعى الأخفش أنّ هذا هو الذي سُمِع من العرب وصحّح ما عدا الواوين ولم يجز همزه. وكان سيبويه يهمز الكلَّ، وحكى المازنيُّ قال: سألت الأصمعيَّ كيف تجمع العرب عَيّلاً؟ فقال: "عَيائِل" فهمز، وهذا يردُّ قول الأخفش: إنّه ما سمع من العرب". (ص492-494)

وأحيانًا يتبنى رأيًا ويرجحه، كقوله: "وإن كان عين مفعول واوًا فقد اتّفق بنو تميم وأهل الحجاز على إعلاله، لأنّهم استثقلوا واوين وضمّة، لأنّ الضّمّة بمنزلة الواو فقالوا: صغت الخاتم فهو: "مَصُوغٌ"، وقلت الحقّ فهو: "مَقُولٌ"، والأصل: "مَصْوُوغٌ" و"مَقْوُولٌ" فنقلوا الضّمّة من الواو إلى الصّاد من: "مَصْوُوغ" وإلى القاف من "مَقْوُول" فانضمّت الصّاد والقاف فاجتمع واوان ساكنان، فأسقط الخليل وسيبويه الواو الثّانية، لأنّها الزّائدة، وأقرّا الأولى، لأنّها عين الكلمة فصار اللّفظ: "مَقُولاً" و"مَصُوغًا" فوزن الكلمة عندهما: "مَفُعْل". وكان أبو الحسن يسقط الأولى وهي عين الكلمة ويبقي الثّانية فوزن الكلمة عنده: "مَفُول". وربّما شذّ شيءٌ من هذا فخرج على الأصل تنبيهًا على الأصل الذي انتقلوا عنه قالوا: "مِسْكٌ مَدْوُوفٌ" و"ثوبٌ مَصْوُونٌ"، وهذا قليل لا يقاس عليه". (ص392)

خامسا: مصادره:

يمكن تقسيم المصادر عند الثمانيني في شرحه إلى قسمين:

الأول: الكتب:

صرّح الثمانيني – أثناء شرحه للتصريف الملوكي– بِاسْمِ كتابٍ واحد، وهو "الكتاب" لسيبويه، يقول الثمانيني: "... فأمّا قول صاحب الكتاب قد ألحقوها في: "بقرة" و"شجرة" فَسَهْوٌ؛ لأنّ هذه الهاء بدلٌ من تاء التّأنيث وليست زائدة، وينبغي أن تذكر في حروف البدل لا في حروف الزّيادة". (ص276-277)

الثاني: الأعلام:

1- الخليل بن أحمد: استشهد الثمانينيُّ بآراء الخليلِ إحدى عَشْرة مرة[73]، وافقه فيها جميعها.

قال الثمانيني موافقًا الخليل: "فلا يجوز أن يؤسس الشاعر بيتًا ويُجرّد بيتًا؛ لأنّ هذا عيبٌ في الشّعر والشّعراء اليوم على مذهب الخليل". (ص303)

2- سيبويه: استشهد بآراء سيبويه عشرين مرة[74]، لم يخالفه إلا في مسألة واحدة.

أما الآراء التي وافق فيها الثمانينيُّ سيبويه، فقال الثمانيني موافقًا الخليل وسيبويه: "والأصل: "مَصْوُوغٌ" و"مَقْوُولٌ" فنقلوا الضّمّة من الواو إلى الصّاد من: "مَصْوُوغ" وإلى القاف من "مَقْوُول" فانضمّت الصّاد والقاف فاجتمع واوان ساكنان، فأسقط الخليل وسيبويه الواو الثّانية، لأنّها الزّائدة، وأقرّا الأولى، لأنّها عين الكلمة فصار اللّفظ: "مَقُولاً" و"مَصُوغًا" فوزن الكلمة عندهما: "مَفُعْل". (ص392)

وقال الثمانيني: "... فيجتمع همزتان، والخليل لا يرى اجتماع همزتين في كلمة واحدة، وكذلك البصريّون فيقلبون الثانية ياء، لانكسار ما قبلها فيقولون: "جائِيٌ" و"سائِيٌ" فوزنه فاعِلٌ على وزن "قاضٍ". (ص458)

---

[73] انظرْ هذه المواضع: شرح التصريف، للثمانيني: 278، 302، 303، 341، 390، 392، 402، 405، 458، 459، 462.

[74] انظرْ هذه المواضع: شرح التصريف، للثمانيني: 207، 229، 246، 256، 257، 263، 264 (فيها موضعان)، 289، 297، 390، 392، 397، 402، 414، 417، 462، 466، 492، 493.

وقال الثمانيني: "فأمّا قولهم: "ماهانُ" و"دارانُ" فأصله: "مَوَهانُ" و"دَوَرانُ" فقلبه شاذٌّ لا يقاس عليه. وقد قال المبرّد القلب هو الأصل، والتّصحيح شاذٌّ. والصّحيح ما قدّمناه من قول سيبويه". (ص296–297)، فرجح رأي سيبويه على غيره وَتَبَنَّاهُ.

أما ما خالف فيه سيبويه: فيرجحُ الثمانيني في زيادة الهمزة رأيَ مَنْ يرى أصالة الهمزة إذا كانت أولًا وبعدها أربعةُ أحرفٍ أصولٌ، مع أن سيبويه يرى زيادتها، قال الثمانيني: "متى كانت الهمزة أوّلاً وبعدها أربعة أحرف أصول قطع على كونها أصلاً في الكلمة نحو قولهم: "إصْطَبْلٌ" الهمزة فاء الكلمة فهو مثل: "جِرْدَحْلٍ"، وكذلك قولهم "إرْدَخْلٌ" للبَنّاءِ وزنهُ "فِعْلَلٌ"، ولهذا قال المحقّقون من النحويين إن الهمزة في "إبراهيم" و"إسماعيل" و"إسرائيل" أصلٌ؛ لأنّ بعد الهمزة أربعة أحرف أصولاً". (ص238)

وقال سيبويه في الكتاب[75]: "فالهمزة تزاد إذا كانت أول حرفٍ في الاسم رابعةً فصاعدًا".

فهنا يخالف الثمانينيُّ سيبويهِ في زيادة الهمزة ويرى رأيه مرجوحًا.

3- الأخفش الأوسط: استشهده بآرائه سِتَّ عَشْرَةَ مَرَّةً[76]، خالفه في موضعين فقط.

أما المسائل التي وافقه فيها، فقال الثمانيني في أصل "مَكِيل، وَمَبِيع": "قال أبو الحسن: وإنّما أسقطت عين الكلمة وإن كانت أصلاً، لأنّها ليست لمعنى، وأقررت واو مفعول، لأنّها دخلت لمعنى، وما دخل لمعنى فهو أولى بالإقرار". (ص391)

وقال الثمانيني أيضًا: "وقال الأخفش: لو كان "مَعِيشُ" مَفْعُلاً لقلت: "مَعُوشًا، وكذلك لو كانت: "مَعِيشَةٌ" مَفْعُلَةً لقلت "مَعُوشَةً"، وكذلك "عَيُشَ" لو كان فَعُلاً لقلت "عُوشٌ" و"عِيشَةٌ" لو كانت فَعُلَةً لقلت "عُوشَةٌ"؛ لأنّ الواحد خفيف فلا يستثقل فيه ما يستثقل في الجمع".(ص467)

وأما الموضعان اللذان خالفَ فيهما الثمانينيُّ الأخفشَ، فالأول: يقول الثمانيني: "وقد زاد الأخفش بناء سادسًا وهو "فُعْلَلٌ" ومثاله: "جُؤْذَرٌ" و"بُرْقَعٌ". **وهذا بناء لم يحكه سيبويه ولا أصحابه**، وإنّما قلّت أبنية الرباعيّ، لأنّه لما زاد حرفًا على الثلاثيّ خرج عن الاعتدال؛ لأنّ أعدل الأسماء هو الثلاثيّ فقلّ تصرُّفهم فيما زاد عليه فقلّلوا أبنيته". (ص206–207)، فهو هنا يعترض على الأخفش موافقًا سيبويه.

والثاني: قال الثمانيني: "... وادّعى الأخفش أنّ هذا هو الذي سُمِع من العرب وصحّح ما عدا الواوين ولم يجز همزه. وكان سيبويه يهمز الكلَّ، وحكى المازنيُّ قال: سألت الأصمعيَّ كيف تجمع العرب عَيّلاً؟ فقال: "عَيائِل" فهمز، وهذا يردُّ قول الأخفش: إنّه ما سمع من العرب". (ص492–494)

4- الكسائي: استشهد برأيٍ له مرة واحدة فقط.

قال الثمانيني: "أمّا: "آيَةٌ" فقال قوم أصلها: "أَيَيَةٌ" "فَعَلَةٌ" فقلبوا العين ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، وصحّحوا اللام، وكان القياس أن يقولوا: "أَيَاةٌ" فيعلّوا اللام ويصحّحوا العين.

وقال قومٌ: وزنها "أَيَّةٌ" على وزن "فَعْلَة" إلاّ أنّهم كرهوا التّضعيف فقلبوا من العين ألفًا على غير قياس فقالوا: "آيَة" كما قالوا في "طَيِّئٍ: طائِيّ"، وكان القياس ألاّ تقلب الياء الساكنة ألفًا.

وقال الكسائيُّ: أصلها "آيِيَةٌ" على وزن فاعِلَة، فلمّا كثر الاستعمال أسقطوا الياء الأخيرة تخفيفًا فوزنها السّاعة "فاعَةٌ". (ص522–523)

5- الفراء: استشهد بآرائه مرتين فقط، وقد خالفه في أحدهما.

قال الثمانيني: "أمّا النّون في "إذنْ" النّاصبة للفعل المستقبل، فأهل البصرة يكتبونها بالألف ويقفون عليها بالألف سواء عملت أو ألغيت، ويثبتون مع الألف شرطتين علامة للوصل، يقولون في الإعمال: "إذًا أُكْرِمَكَ" وفي الإلغاء: "أنا إذًا أكرمُك"

---

[75] الكتاب، لسيبويه: 235/4.

[76] انظرْ هذه المواضع: شرح التصريف، للثمانيني: 202، 206، 230، 289، 391 (فيها موضعان)، 392، 402، 413، 414، 416، 417، 462، 463، 467، 492.

و"أقصدُك إذًا". وحكي عن الفرّاء أنه كان إذا أعملها كتبها بالألف، لأنّ بإعمالها لا تلتبس بـ"إذا" الزّمانيّة، وإذا ألغاها كتبها بالنّون، لئلّا تلتبس بـ"إذا" الزّمانيّة". (ص310-311)

أما ما خالفه فيه، فيقول الثمانيني: "وزن الكلمة "فُعَلاءُ"، وهي جمع "بَرِيء" كما قالوا: "ظريف" و"ظُرَفاء". ورواه الفرّاء: "لَبُراءُ" حذف الهمزة الأولى وهي لام الكلمة فبقي وزن الكلمة: "فُعاء"، فعلى ما بيّنت لك يجري حذف الهمزة، وهو شاذّ". (ص404)

6- ثعلب: استشهد بقولٍ له مرة واحدة فقط، وصفه بالقلة التي لا يُقاس عليها.

يقول الثمانيني: "وقد حكوا عن ثعلب أنّ بعض العرب يقول: "سَوْ أَفْعَلُ" يريد "سَوْفَ أَفْعَلُ"، وهذا قليلٌ جِدًّا". (ص430)

خلاصة القول : إن ما يُلاحظ مِنْ خلال إكثار الثمانينيّ مِنْ ذِكْرِ أعلام مدرسة البصرة، والإكثار مِنْ آرائهم، وموافقته لهم في معظمها، وإقلاله مِنْ ذِكْرِ أعلام الكوفة، ومخالفتهم في آرائهم غالبًا، أنه يميل إلى أهل البصرة.

سادسًا: المذهب الصرفي للثمانيني:

بعد البحث في ثنايا "شرح التصريف"، فإن الباحث قد يجد للوهلة الأولى أنه من الصعب أن يصنف الثمانيني بصريَّ المذهب أو كوفيَّ المذهب، وذلك لأنه لم يذكر في شرحه كلمة: "أصحابنا"، أو "أصحابي"، أو "شيوخنا"، أو "شيوخي"، أو "شيخي"، حتى شيخه ابن جني لم يذكره إلا مرة واحدة. (ص314)

وكذلك كلمة "**الكوفة**" أو "**الكوفيين**" فَلَمْ تَرِدا أَيْضًا في شَرْحِهِ.

أما كلمة "**البصرة**" فلم تذكر سوى مرة واحدة في قوله: "فأمّا النّون في "إذنْ" النّاصبة للفعل المستقبل، فأهل البصرة يكتبونها بالألف ويقفون عليها بالألف سواء عملت أو ألغيت، ويثبتون مع الألف شرطتين علامة للوصل، يقولون في الإعمال: "إذًا أُكْرِمَكَ" وفي الإلغاء: "أنا إذًا أكرمُك"، و"أقصدُك إذًا".

وحكي عن الفرّاء أنه كان إذا أعملها كتبها بالألف، لأنّ بإعمالها لا تلتبس بـِ"إذا" الزّمانيّة، وإذا ألغاها كتبها بالنّون، لئلّا تلتبس بـِ"إذا" الزّمانيّة". (ص310-311)

فلم يذكر الثمانيني مسائل خلافية بين المدرستين مع أن الخلاف بينهما شهير معلوم، وقد عرض لمسألة رسم "إذن" الناصبة للفعل المضارع، لكن الخلاف كان محصورًا بين البصريين والفراء من الكوفيين، كما عُرِضَ في مسألة النون في "إذنْ" السابقة.

والملاحظ على الثمانيني حينما يتعرض للمسائل الخلافية أنه يوافق البصريين دون ذِكْرٍ أنها مسألة خلافية، مثل قوله: "فأمّا الخليل وسيبويه فيقولان "أَشْياءُ" اسم للجمع وليس بجمع، وأصلها: "شَيْئاءُ" كما قالوا: "طَرَفَةٌ" و"طَرْفاءُ"، و"شَجَرَةٌ" و"شَجْراءُ"، و"قَصَبَةٌ" و"قَصْباءُ" فوزن الكلمة "فَعْلاءُ"، إلاّ أنّه قد اجتمع في آخر الاسم ألف بين همزتين فكأنّه قد اجتمع ثلاث ألفات أو ثلاث همزات، فقدّموا الهمزة الأولى وهي لام الكلمة على الفاء؛ ليزول بعض الثّقل فقالوا: "أَشْياءُ" فوزنها الآن: "لَفْعاءُ". (ص402-403)

وكلمة "**البصريون**" ذكرها في موضعين فقط، نكتفي بذكر أحدهما، وهو قوله: "فأما النون في "عَنْتَرٍ" فهي مقابلة العين من جَعْفَرٍ فينبغي أن تكون أصلًا، وقد قال قوم هو مشتق من العَتْرِ، وهذا لا يعرفه البصريون!". (ص250-251)

وهو في هذا الرأي يُوافق البصريين، وَهُمْ -عنده- أهل الرأي المعتمد، ألا تراه قال: "وهذا لا يعرفه البصريون!".

فَالمُدَقِّقُ البصيرُ في شرح التصريف للثمانيني يتأكّد له أنه يميل إلى مذهب البصريين، وإنْ لم يصرح باسم المدرسة النحوية، وذلك للأسباب الآتية:

1- حينما استخدم الثمانينيُّ العِلَلَ مثل: (علةُ أَوْلَى، وعلة تعويض، وعلة وجوب، وعلة استثقال، ...) فهذه العِلَلُ كلها مِنْ مصطلحاتِ أهل البصرة[77].

2- قَلَّلَ من الاستشهاد بالحديث الشريف، وهذا ما سار عليه نحاة البصرة في بناء قواعدهم.

[77] جاءت هذه العلل في كتب البصريين، كالكتاب، لسيبويه: 309/1، والأصول في النحو، لابن السراج: 46/1، و83/1 و89، و327/2-328.

3- أكثرَ من الاستشهاد بأشعار العرب، وهذا منهج نحاة البصرة في بناء قواعدهم.

4- يوافق البصريين في منهجهم المعتمد في القياس على الكثير المُطَّرِد، لا على القليل أو الشّاذّ.

5- جاء استشهاده بآراء سيبويه كثيرًا، فقد حاز سيبويه عنده على الإعجاب، حيث خالفه مرة واحدة، ووافقه في باقي المسائل.

6- كذلك جاء استشهاده بآراء الخليل كثيرة بالنسبة لآراء الكوفيين، منها: "وكان الخليل يقدِّم الهمزة التي هي اللام على الألف التي انقلبت عن العين فتحصل الألف آخرًا وقبلها كسرة فتنقلب ياء فتقول: "جائِيٌ" و"سائِيٌ" فوزنه على مذهب الخليل: "فالعٌ". (ص459)

7- وجاء استشهاده بآراء أبي الحسن الأخفش الأوسط كثيرًا، منها: "وكان أبو الحسن الأخفش يقول: الأصل: "مَكْيُول" فاستثقلوا الضّمّة في الياء فنقلوها إلى الكاف فسكنت الياء، وقبلها ضمّة، وبعدها واو مفعول ساكنة، فاجتمع ساكنان: الواو والياء، ولا يجوز الجمع بينهما فيقلب من ضمّة الكاف كسرة ثم يسقط الياء لالتقاء السّاكنين فتصادف الواو السّاكنة كسرة الكاف فتنقلب ياء فيصير: "مَخِيطٌ" و"مَبِيعٌ"، فوزن الكلمة على هذا: "مَفِيلٌ". قال أبو الحسن: وإنّما أسقطت عين الكلمة وإن كانت أصلاً، لأنّها ليست لمعنى، وأقررت واو مفعول، لأنّها دخلت لمعنى، وما دخل لمعنى فهو أولى بالإقرار، ألا ترى أن الياء في: "قاضٍ" و"غازٍ" أسقطناها لمّا كانت لغير معنى، وأقررنا التّنوين لمّا كان لمعنى فكذلك حذفت عين الكلمة لمّا كانت لغير معنى، وأقررت الزّائد لمّا كان لمعنى". (ص391)

8- جاء استشهاده بآراء علماء مدرسة الكوفة قليلًا أو يكاد لا يُذكر، فاستشهد للفراء مرتين فقط، هذه إحداهما: قال الثمانيني: "وزن الكلمة "فُعَلاءُ"، وهي جمع "بَرِيء" كما قالوا: "ظريف" و"ظُرَفاء". ورواه الفرّاء: "لَبُراءُ" حذف الهمزة الأولى وهي لام الكلمة فبقي وزن الكلمة: "فُعاء"، فعلى ما بيّنت لك يجري حذف الهمزة، وهو شاذّ". (ص404)

9- والكسائي ذكره مرة واحدة، قال الثمانيني في أصل "آية": "وقال الكسائيُّ أصلها: "آيِيَةٌ" على وزن فاعِلة، فلمّا كثر الاستعمال أسقطوا الياء الأخيرة تخفيفًا فوزنها السّاعة "فاعَةٌ". (ص523)

10- وكذلك ثعلب لم يستشهد بآرائه إلا مرة واحدة، قال الثمانيني: "وقد حكوا عن ثعلب أنّ بعض العرب يقول: "سَوْ أفعلُ" يريد "سوف أفعل" وهذا قليلٌ جدًّا". (ص430).

الخاتمة

وقد خَلُصَتْ هذه الدراسة إلى **النتائج الآتية:**

1- تَكْرارَ الثمانيني للفكرة التي يتحدث عنها في مواضعَ متعددة.

2- في بعض الأحيان لا يعزو الثمانينيُّ الآراءَ إلى أصحابها.

3- جاء تفسيره للغريب قليلًا.

4- سهولة أسلوبه ووضوحه أثناء شرحه.

5- لم يكن الثمانيني – في الكثير الغالب– ينسب الشاهد، فأحيانًا يورد القراءة القرآنية، والبيت الشعري دون عَزْوٍ.

6- جاء استشهاده بالحديث شبه نادر، فلم يستشهد إلا بحديث واحد، وهي السمة الشائعة عند العلماء القدماء، وهذا ما سار عليه نحاة البصرة في بناء قواعدهم.

7- من عادة الثمانيني التعليق على الشواهد.

8- الأغلب في منهج الثمانيني أن يذكر الشاهد كاملًا.

9- اهتم الثمانيني بالتعليل للمسائل الصرفية التي قد يَشْعُرُ أنها ربما لا تُفهم أو يصعب بيانها.

10- أكثرَ من الاستشهاد بأشعار العرب، وهذا منهج نحاة البصرة في بناء قواعدهم.

11- وافق الثمانيني البصريين في منهجهم المعتمد في القياس على الكثير المُطَّرِد. مما يدلل على ميله لمذهب أهل البصرة في اعتمادهم على الكثرة الكاثرة في بناء القواعد.

12- استخدمَ عِلَلَ أَهْلِ البصرة.

13- جاء استشهادُه بآراء أعلام البصرة كثيرًا، كالخليل وسيبويه والأخفش.

14- وافق الثمانيني آراء البصريين في جُلّ المسائل.

15- جاء استشهاه بآراء علماء الكوفة قليلًا.

16- كان مُقِلاً مِنْ ذِكْرِه لأعلام الكوفة.

17- ترجح لدينا أن الثمانيني يميل – في كثير من آرائه- إلى مدرسة البصرة.

الخلاصة:

يَتَّضِحُ لَنَا أَنَّ الثَّمَانِينِيَّ مِنْ خِلالِ ما وَقَفْنا عَلَيْهِ مِنْ مَنْهَجِهِ وَشَواهِدِهِ وَأُصولِهِ وَآرائِهِ وَمَصادِرِهِ، أَنَّهُ بَصْرِيُّ المَذْهَبِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَهُوَ يَمْتَلِكُ شَخْصِيَّةً مُعْتَبَرَةً، بِاعْتِمادِهِ على الأَدِلَّةِ وَالشَّواهِدِ، وَلَهُ تَرْجِيحاتٌ قَيِّمَةٌ.

المصادر والمراجع

***القرآن الكريم.**

الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي (ت316هـ) – تحقيق عبد الحسين الفتلي – مؤسسة الرسالة – لبنان – بيروت.

الأعلام في كتاب معجم البلدان، عبد الحسين الشبستري، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى.

الاقتراح في أصول النحو وجدله، للسيوطي (ت911هـ) – حققه وشرحه د. محمود فجال – وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح) – دار القلم – دمشق – الطبعة الأولى 1409هـ-1989م.

الأمالي الشجرية، لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت542هـ) – تحقيق محمود محمّد الطناجي – القاهرة – مكتبة الخانجي – الطبعة الأولى 1992م.

الأمالي "شذور الأمالي"، لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي (ت356هـ) – عني بوضعها وترتيبها محمّد عبد الجواد الأصمعي – دار الكتب المصرية – الطبعة الثانية 1344هـ-1926م.

الأمالي، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي (ت337هـ) – تحقيق عبد السلام هارون – دار الجيل – بيروت – الطبعة الثانية 1407هـ-1987م.

البداية والنهاية، لأبي الفداء الحافظ بن كثير (ت774هـ) – تحقيق علي شيري – دار إحياء التراث العربي – الطبعة الأولى 1408هـ-1988م.

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ) – تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم – المكتبة العصرية – لبنان – صيدا.

تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت764هـ) – حققه وعلق عليه وصنع فهارسه السيد الشرقاوي – راجعه د. رمضان عبد التَّوَّاب – مكتبة الخانجي – القاهرة – الطبعة الأولى 1407هـ-1987م.

التصريف الملوكي، لأبي الفتح عثمان بن عبد الله بن جني (ت392هـ) – عني بتصحيحه محمّد سعيد النعسان الحموي – الطبعة الأولى – شركة التمدن الصناعية.

التكملة، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان ابن أبان الفارسي (ت377هـ) – تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان – وزارة الثقافة – بغداد 1981م.

تهذيب اللغة، لأبي منصور محمّد بن أحمد بن الأزهري الهروي (ت370هـ) – تحقيق محمّد عوض مرعب – دار إحياء التراث العربي – بيروت – الطبعة الأولى 2001م.

جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد محمّد بن أبي الخطاب القرشي (ت170هـ) – حققه وضبطه وزاد في شرحه علي محمّد البجاوي – نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

جمهرة اللغة، لأبي بكر محمّد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت321هـ) – تحقيق رمزي منير بعلبكي – دار العلم للملايين – بيروت – الطبعة الأولى 1987م.

الجُمَل في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت340هـ) – حققه وقدم له د.علي توفيق الحمد – مؤسسة الرسالة ودار الأمل – الطبعة الأولى 1404هـ–1984م.

حجة القراءات، لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمّد بن زنجلة (ت حوالي403هـ) – محقق الكتاب ومعلق حواشيه سعيد الأفغاني.

الحماسة البصرية، لأبي الحسن صدر الدين البصري (ت659هـ) – تحقيق مختار الدِّين أحمد – عالم الكتب – بيروت.

الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ) – الهيئة المصرية العامة للكتاب – الطبعة الرابعة.

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ)، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمّد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة 1418هـ–1997م.

ديوان امرِئ القيس، (ت545م)، اعتنى به: عبدالرحمن المصطاوي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الثانية، 1425هـ–2004م.

ديوان طرفة بن العبد، (ت60ق.هـ) – تحقيق مهدي محمّد ناصر الدين – دار الكتب العلمية – الطبعة الثالثة 1423هـ–2002م.

ديوان الفرزدق، أبو فراس الفرزدق همام بن غالب بن صعصعة (ت110هـ) – تحقيق علي فاعور – دار الكتب العلمية – بيروت 1987م.

ديوان كعب بن مالك الأنصاري (ت50هـ) – دراسة وتحقيق سامي مكي العاني – مكتبة النهضة – بغداد 1966م.

ديوان الكُمَيْت، الكُمَيْت بن زيد الأسدي (ت126هـ) – تحقيق د. محمّد نبيل طريفي – دار صادر – بيروت – الطبعة الأولى 2000م.

ديوان المثقب العبدي، تحقيق حسن كامل الصيرفي – معهد المخطوطات بالقاهرة 1391هـ.

سِرّ صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ) – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى 1421هـ–2000م.

سُنَن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمّد بن يزيد القزويني ابن ماجه (ت273هـ) – تحقيق محمّد فؤاد عبد الباقي – دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي.

سنن أبي داود، لأبي داوُد سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (ت275هـ) – تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

شذرات الذهب في أخبار مَنْ ذهب، لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت1089هـ) – تحقيق محمود الأرنؤوط، خرج أحاديثه عبد القادر الأرناؤوط – دار ابن كثير – دمشق وبيروت – الطبعة الأولى 1406هـ–1986م.

شرح التصريح على التوضيح، أو "التصريح بمضمون التوضيح في النحو"، لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمّد الجرجاويّ الأزهري (ت905هـ) – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى 1421هـ–2000م.

شرح التصريف، لأبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت442هـ) – تحقيق د. إبراهيم بن سليمان البعيمي مكتبة الرشد – الرياض – الطبعة الأولى 1419هـ–1999م.

شرح شافية ابن الحاجب، رُكْن الدِّين حسن بن محمّد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي (ت715هـ) – تحقيق د. عبد المقصود محمّد عبد المقصود (رسالة الدكتوراة) – مكتبة الثقافة الدينية – الطبعة الأولي 1425هـ–2004م.

شرح شافية ابن الحاجب، نجم الدين محمّد بن الحسن الرَّضِيّ الأستراباذي (ت686هـ) – حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة محمّد نور الحسن ومحمّد الزفزاف ومحمّد محيي الدين عبد الحميد – دار الكتب العلمية – بيروت 1395هـ–1975م.

شرح المعلقات التسع، المنسوب للشيباني (ت206هـ) – تحقيق وشرح عبد المجيد همو – مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت – الطبعة الأولى 1422هـ–2001م.

شَرْحُ المُفَصَّلِ، لأبي البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا المعروف بابن يعيش (ت643هـ) – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى 1422هـ–2001م.

صحيح البخاري، للإمام أبي عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ) – تحقيق محمّد زهير بن ناصر الناصر – دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم: محمّد فؤاد عبد الباقي) – الطبعة الأولى 1422هـ.

العلة النحوية نشأتها وتطورها، مازن المبارك – المكتبة الحديثية 1965م.

فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت852هـ) – دار المعرفة – بيروت 1379هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمّد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه محب الدين الخطيب.

الكامل في التاريخ، لأبي الحسن عز الدين علي بن محمد بن عبد الكريم ابن عبد الواحد الشيباني الجزري بن الأثير (ت630هـ) – تحقيق عمر عبد السلام تدمري – دار الكتاب العربي – بيروت – الطبعة الأولى 1417هـ–1997م.

الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس محمّد بن يزيد المبرد (ت285هـ) – تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم – دار الفكر العربي – القاهرة – الطبعة الثالثة 1417هـ–1997م.

الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت180هـ) – تحقيق عبد السلام محمّد هارون – مكتبة الخانجي – القاهرة – الطبعة الثالثة 1408هـ–1988م.

اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء مُحِبّ الدِّين العكبري البغدادي (ت616هـ) – تحقيق د. عبد الإله النبهان – دار الفكر – دمشق – الطبعة الأولى 1416هـ–1995م.

لُمَعُ الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت577هـ) – عني بتحقيقه سعيد الأفغاني – مطبعة الجامعة السورية 1377هـ–1957م.

مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت291هـ) – تحقيق عبد السلام محمّد هارون – دار المعارف 1960م.

المجموع شرح المهذب، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت676هـ) – دار الفكر.

المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي المحاربي (ت542هـ) – تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمّد – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى 1422هـ.

المستقصى في أمثال العرب، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت538هـ) – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الثانية 1987م.

مسند أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن محمّد بن حنبل (ت241هـ) – شُعَيْب الأرنؤوط وآخرون – إشراف: د. عبد الله التركي – مؤسسة الرسالة – الطبعة الأولى 1421هـ-2001م.

المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأبي العباس أحمد بن محمّد بن علي الفيومي ثم الحموي (ت نحو770هـ) – المكتبة العلمية – بيروت.

معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت207هـ) – أحمد يوسف النجاتي – محمّد علي النجار – عبد الفتاح إسماعيل الشلبي – دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر – الطبعة الأولى.

معجم البلدان، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (ت626هـ) – دار صادر – بيروت – الطبعة الثانية 1995م.

معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (ت395هـ) – تحقيق عبد السلام محمّد هارون – دار الفكر – بيروت 1399هـ-1979م.

المقتضب، لأبي العباس محمّد بن يزيد المبرد (ت285هـ) – تحقيق محمّد عبدالخالق عَظيمة – عالم الكتب – بيروت.

المُمْتِع الكبير في التصريف، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الإشبيلي (ت669هـ) – مكتبة لبنان – بيروت – الطبعة الأولى 1996م.

منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، أحمد بن عبد الكريم بن محمّد بن عبد الكريم الأشموني المقرئ المصري الشافعي (ت1100هـ) – تحقيق عبد الرحيم الطرهوني – دار الحديث – القاهرة 2008م.

المُنْتَظَم في تاريخ الأمم والملوك، لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمّد الجوزي (ت597هـ) – تحقيق محمّد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى 1412هـ-1992م.

المنصف، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ) – دار إحياء التراث القديم – الطبعة الأولى 1373هـ-1954م.

نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت577هـ) – تحقيق إبراهيم السامرائي – مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن – الطبعة الثالثة 1405هـ-1985م.

هدية العارفين وأسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون، لإسماعيل باشا بن محمد بن أمين البغدادي (ت1399هـ) – طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية – إستانبول 1951م.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ) – تحقيق عبد الحميد هنداوي – المكتبة التوفيقية – مصر.

الوافي بالوَفَيَات، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت764هـ) – تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى – دار إحياء التراث – بيروت 1420هـ-2000م.

وَفَيَات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت681هـ) – تحقيق إحسان عباس – دار صادر – بيروت.

Copyright of IUG Journal of Humanitarian Research is the property of Islamic University of Gaza and its content may not be copied or emailed to multiple sites or posted to a listserv without the copyright holder's express written permission. However, users may print, download, or email articles for individual use.